الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: مالية و بنوك

تحت عنـــوان:

دور القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية (دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية لولاية تيارت)

إعداد الطلبة:

روان فطـــــوم

مكاحلي مليكة

إشراف الدكتور :

– د. سحنون خالد

لجنة المناقشة:

مجدوب خيرة	أستاذة التعلـيم العالـي	رئيسة
سحنون خالد	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفًا ومقرراً
بن طراد أسماء	أستاذة محاضرة قسم "أ"	مناقشة

السنة الجامعية: 2023م/2024م

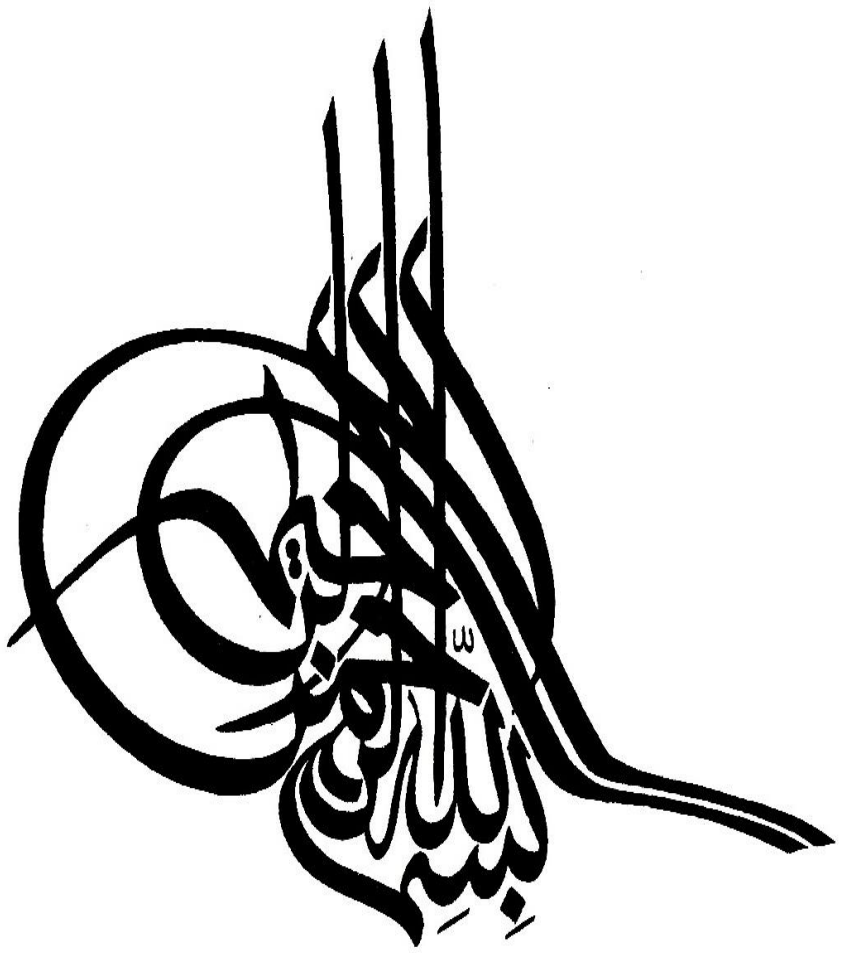
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كان لنهتدي لولا ان هدانا الله
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى إله وأصحابه الطاهرين
وانطلاقا من مبدأ من لا يشكر الله لا يشكر الناس، فإننا نتوجه
بالشكر الجزيل لأستاذنا المحترم "سحنون خالد" الذي رفقنا في
مسيرتنا لإنجاز هذا البحث، وكانت له بصمات واضحة من خلال
توجيهاته وانتقاداته البناءة والدعم الأكاديمي، كما نتقدم
بجزيل الشكلر لأستاذنا الفاضل "مروان عبدالقادر" على
توجيهه لنا وإشرافه علينا لإجراء الدراسة الميدانية وإتمام الفصل
التطبيقي من هذه الدراسة، كما نشكل جزيل الشكر عائلاتنا
التي صبرت وتحملت معنا ورفقتنا بكثير من الدعم على جميع
الأصعدة، كما نشكر الاصدقاء والاحباب وكل من قدم
لنا الدعم معنوي ومادي، وأخيرا نتوجه بشكر الخاص الى كل
أساتذتنا في مسيرتنا دراسية.

إهـداء

من قال انا لها "نالها" وانا لها ان ابت رغما عنها اتيت بها لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون لم تكن اعلم قريبا ولا الطريق كان حفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها

لهدا اهدي ثمرة جهدي الى نفسي اولا ثم الى من كنت سندي في السراء والضراء الى من اجتهدت على نشأتي وتربيتي عمرتني الى من بحبها وعطفها وحنانها الى من يعجز اللسان الثناء عليها والقلم عن وصف فضلها الى التي الجنة تحت قدميها امي "الحبيبة الغالية"اطال الله في عمرك

والى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلني وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة الى من ضحى من اجل ان ينير دربي "وطريقي الى من زرع فينا الثقة ابي العزيز"اطال الله في عمرك

الى من عشت معهم أجمل لحظات حياتي الى شموع دربي الى من شهدوا معي متاعب الدراسة وسهر الليالي اخواتي حفظهم الله

الى من علمني حرفا طيلة فترة تكويني من تحضيري الى الجامعي أساتذتي الكرام

إلى كل الاهل والاقارب

مليـــــكة مكاحلي

إهـــداء

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام أمي الحبيبة

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته والدي العزيز

إلى أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون وفي أصعدة كثيرة

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم

روان فطوم

الفهرس

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: المفاهيم العامة حول القروض البنكية و القطاع الفلاحي في الجزائر	
المبحث الأول: ماهية القروض البنكية	**6**
المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية و أهميتها	**6**
المطلب الثاني: مصادر القروض البنكية وخصائصها	**10**
المطلب الثالث: أنواع و إجراءات منح القروض	**13**
المطلب الرابع: السياسة الإقتراضية	**21**
المبحث الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية	**24**
المطلب الأول: مفهوم المشروع الاستثماري و أهميته	**24**
المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في الجزائر	**25**
المطلب الثالث: مراحل و خصائص المشروع الاستثماري	**27**
المطلب الرابع: معايير تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية	**28**
المبحث الثالث: لمحة عن القطاع الفلاحي في الجزائر	**30**
المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر	**30**
المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في الجزائر	**35**
المطلب الثالث: ماهية القروض الفلاحية	**42**
المطلب الرابع: آليات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر	**44**
الفصل الثاني: دراسة حالة حول دور القروض البنكية في البنك الفلاحة و التنمية المحلية لولاية تيارت	
المبحث الأول: عرض مختلف أطر الدراسة ولطريقة ووسيلة جمع البيانات	**49**
المطلب الأول: عرض لأطر الدراسة:	**49**
المطلب الثاني: منهجية جمع البيانات و تحليلها	**49**
المطلب الثالث: اختبار صدق و ثبات الاستبيان	**51**
المطلب الرابع: عرض وتحليل العينة:	**53**

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية	56
المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج الدراسة من خلال الإحصاء الوصفي:	56
المطلب الثاني: عرض النتائج المحصل عليها من معالجة البيانات:	63
المطلب الثالث: تحليل النتائج المحصل عليها بتطبيق تقنية التحليل بالمركبات الأساسية:	66
خاتمة	68
قائمة المصادر والمراجع	71
ملاحق	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أهم الفروقات بين تمويل و القرض و الائتمان	**10**
02	معامل كرونباخ بالنسبة للأسئلة العشرة	**51**
03	**معامل كرونباخ ألفا بعد حذف البنود**	**52**
04	**معامل كرونباخ ألفا بعد حذف السؤال الثالث**	**52**
05	**معامل كرونباخ ألفا بعد حذف البنود (استبعاد السؤال الثالث)**	**53**
06	التوزيع حسب الجنس	**53**
07	توزيع الأفراد حسب الخبرة المهنية	**54**
08	توزيع العينة حسب طبيعة العمل	**54**
09	توزيع العينة حسب الشهادة العلمية	**55**
10	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	**55**
11	الإجابات على متغير التمويل	**56**
12	اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الاقتراض من غيرهم في تمويل مشاريعهم	**56**
13	اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الاقتراض على أموالهم الخاصة في تمويل مشاريعهم	**57**
14	اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على شركائهم في تمويل مشاريعهم	**57**
15	اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض التحدي في تمويل مشاريعهم	**58**
16	اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض الرفيق التحدي في تمويل مشاريعهم	**59**
17	اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على القرض الموسمي في تمويل مشاريعهم	**59**
18	اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الائتمان التجاري في تمويل مشاريعهم	**60**
19	اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المضاربة الإسلامية في تمويل مشاريعهم	**61**
20	اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المشاركة الإسلامية في تمويل مشاريعهم	**61**
21	اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة التأجير التشغيلي في تمويل مشاريعهم	**62**

22	معامل كايزر- ماير – أولكين و اختبار بارتليت	**63**
23	جودة تمثيل المتغيرات	**63**
24	تباين الكلي المفسر	**64**
25	مصفوفة المركبات الأساسية	**65**

قائمة الأشكال:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	**) اجراءات منح القروض**	**19**
02	التوزيع حسب الجنس	**53**
03	توزيع الأفراد حسب الخبرة المهنية	**54**
04	توزيع العينة حسب طبيعة العمل	**54**
05	توزيع العينة حسب الشهادة العلمية	**55**
06	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	**55**
07	الإجابات على متغير التمويل	**56**
08	مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الاقتراض من غيرهم في تمويل مشاريعهم	**56**
09	مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الاقتراض على أموالهم الخاصة في تمويل مشاريعهم	**57**
10	مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على شركائهم في تمويل مشاريعهم	**58**
11	مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض التحدي في تمويل مشاريعهم	**58**
12	مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض الرفيق التحدي في تمويل مشاريعهم	**59**
13	مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على القرض الموسمي في تمويل مشاريعهم	**60**
14	مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الائتمان التجاري في تمويل مشاريعهم	**60**
15	مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المضاربة الإسلامية في تمويل مشاريعهم	**61**
16	مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المشاركة الإسلامية في تمويل مشاريعهم	**62**

17	مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة التأجير التشغيلي في تمويل مشاريعهم	**62**
18	التمثيل البياني للقيم الذاتية	**64**

الملخص:

ان التمويل عن طريق القروض البنكية يجعل النشاط الاقتصادي يخضع للتوجيه وتشجيع بالإضافة إلى قدرة على المراقبة فيما يتعلق بالمشاريع.

ويعتبر القرض الفلاحي من أهم المصادر التمويل الفلاحة التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع الحيوي وتلعب دورا هاما للنهوض به حيث تهدف القروض البنكية إلى تمويل المحاصيل والإنتاج الزراعي والاجهزة والتحسينات الخاصة بالقطاع ومن بين هذه القروض قرض التحدي.

حيث اتضح أن مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية يؤدي إلى الزيادة في نسبة القروض المقدمة من الدعم الفلاحي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي أحداث تنمية فلاحية اقتصادية

.

Financing through bank loans makes economic activity subject to guidance and encouragement, in addition to the ability to monitor projects. The agricultural loan is considered one of the most important sources of financing for agriculture, which aims to develop this vital sector and plays an important role in its advancement, as bank loans aim to finance crops, agricultural production, equipment, and improvements for the sector, and among these loans is the challenge loan. It became clear that the contribution of the Bank of Agriculture and Rural Development leads to an increase in the percentage of loans provided by agricultural support, which leads to increased production and thus creates agricultural economic development.

مقدمة

يُعَدُّ نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مرهونا بفعالية الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تمويل القطاعات الاقتصادية المتنوعة، حيث تتمثل المهمة الرئيسية للجهاز المصرفي في تدعيم التنمية الاقتصادية، وذلك باعتباره الدعامة الاساسية والقلب النابض للحياة الاقتصادية ونخاع المشاريع الاستثمارية، حيث تعتبر اكثر انواع المؤسسات المالية تأثيرا في الاقتصاد لما تتمتع به من موارد مالية كبيرة، لأنها تمد نشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم بمنحها القروض بمختلف انواعها حيث من المهم تقوم باتباع مجموعة من الاجراءات وسياسات الازمة لمنحها وتحصيلها حيث سياسة منح القروض يتخلف عليها مخاطر عديدة ومتنوعة يلزم البنوك التجارية باتباع سياسة افتراضية خاصة والملائمة لقروض المطلوبة من الزبائن لتجنب وقع في المخاطر الاقتراض و اتخاذ القرارات المناسبة للعمل على تحصيلها من المقترض بما ان لبنوك حظ كبير في تطوير وصيرورة نشاط الاقتصادي في تمويل القطاعات المختلفة.

كما تجدر الإشارة الى الدور الطي تلعبه القروض البنكية التمويلية في الجزائر بما يتعلق خاصة في قطاع الفلاحي الذي شاهد منذ الاستقلال بضعف التمويل، حيث تعددت المؤسسات المالية والهيئات المالية لدعمه حيث لجأت في بداية تمويله الى الخزينة ثم البنك المركزي وكذلك الشركات الفلاحية الاحتياطية والديوان الوطني وعدة مؤسسات أخرى إلى أن تم انشاء وتأسيس البنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث حظي نوعا ما قطاع الفلاحي بالاهتمام من قبل الدولة وذلك بعد تبني الجزائر الاقتصاد السوق.

أ- إشكالية الدراسة وأسألتها الفرعية:

إنطلاقا من العلاقة التي تربط ما بين القروض البنكية ومسألة تمويل المشاريع الإستثمارية وتأثيرها السلبي على مسار نشاطاتها، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية؟

من أجل معالجة هذا الموضوع بشكل دقيق قمنا بتجزئة الإشكالية الرئيسية الى عدة أسئلة فرعية وهي:

1- ماهي القروض البنكية؟

2- ماهي الخطوات المتبعة من قبل البنك لمنح القروض؟

3- ماهو تمويل المشاريع الاستثمارية؟

4- ماهو القطاع الفلاحي وسياسات التمويلية له؟

5- ماهي القروض الفلاحية و ماهي اهم انواعها؟

ب- فرضيات الدراسة:

1- ما مدى درجة اعتماد الفلاحون على أموالهم الخاصة في تمويل استثماراتهم

2- ما مدى درجة اعتماد الفلاحون على الإقتراض من أقاربهم ومعارفهم في تمويل استثماراتهم

3- ما مدى درجة اعتماد الفلاحون على التمويل الإسلامي تمويل استثماراتهم

4- تعد القروض من أهم الادوات التي يستعملها البنك لتمويل المشاريع الفلاحية

ج- أهداف الدراسة:

لقد تعددت أهداف هذه الدراسة ويمكن ذكر أهم هذه الاهداف كما يلي:

- التعرف على السياسة الاقراضية في الجزائر
- التعرف على القطاع الفلاحي في الجزائر .
- توضيح آليات تمويل قطاع الفلاحي .
- توضيح طرق و آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر
- التعرف على طرق التمويل لدى البنوك.
- التعرف على أنواع القروض الفلاحية التي يمنحها البنك

د- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في العديد من النقاط ومن بينها:

- معرفة مكانة قطاع الفلاحي في الجزائر .
- معرفة دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية الفلاحية .
- معرفة دور القروض البنكية في النشاط الفلاحي.

هـ- أسباب اختيار الموضوع:

كوننا طلبة في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية وبنوك فإننا نرى هذا الموضوع قيم وجذاب وذو أهمية بالغة لأنه يفتح لنا نوافذ لنرى بها أهمية القروض البنكية في تمويل القطاع الفلاحي ومن بين أهم أسباب إختيار هذا الموضوع ما يلي:

- **أسباب موضوعية:**

يعتبر موضوعا بالغ الأهمية لدراسته والإطلاع عليه من طرف كل شخص له علاقة بهذا المجال، وقد تم إختيار هذا الموضوع لإنارة بعض الجوانب المظلمة في كيفية والطرق التمويل المشاريع الإستثمارية

- **أسباب ذاتية:**

يعتبر موضوعا مشوقا للدراسة إلى جانب الميول الشخصي لهذا المجال، ووجود فضول كبير لخوض تجربة بحثية لمعرفة محطاته وأهميته

و- الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

كانت الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية تيارت و قد تمت هذه الدراسة في شهر ماي من سنة 2024

ز- منهجية الدراسة:

من أجل معالجة موضوع هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يوافق هذا النوع من الدراسات ويجب أن تكون هذه الدراسة مطابقة لأبرز مفاهيم ذات العلاقة بهذا الموضوع.

ح- العينة والمجتمع البحث:

أجرينا الدراسة على مجموعة من الموظفين العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية تيارت، والذي بلغ حجم العينة المدروسة 40 موظف مقسمة على قسمين (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) و (بنك التنمية المحلية).

ط- صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا عدة صعوبات حالت دون إكمال العمل على الوجه المطلوب ومن بينها نذكر ما يلي:

- صعوبة الحصول على الموافقة من طرف البنك
- صعوبة توفير المصادر والمراجع
- صعوبات متعلقة بالجانب التطبيقي
- صعوبات متعلقة بعدم كفاية المستوى العلمي والمعرفي في مجال تحليل البيانات
- ضيق الوقت المتاح للدراسة النظرية والميدانية
- صعوبة اقناع موظفي مؤسسة بنك التنمية الريفية بولاية تيارت بتقديم المعلومات والإحصائيات

ي- الدراسات السابقة:

لقد وجدنا دراسات سابقة في هذا الموضوع نذكر منها:

الدراسة الأولى: من إعداد "صحراوي سامية" و "تواتي واقية" و "زمور أسماء"، بعنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 459 الأخضرية" وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية 2012/2011، حيث هدفت هذه الدراسة للتعريف بدور القروض البنكية واهميتها في دعم وتمويل الاستثمارات ولكن هذه الدراسة لم بكن فيها الجانب التطبيقي بما يكفي.

الدراسة الثانية: من إعداد "فضيلة بوطورة" و "مريم زعلامي" بعنوان "آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي و عوامل تطويره في الجزائر: دراسة حالة ولاية تبسة" وتهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى توفير التمويل اللازم لإنجاحها وقد تناولت الجانب التطبيقي حول الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي

الدراسة الثالثة: من إعداد "خالد فليق" بعنوان "تصنيف و أنماط التمويل الفلاحي في الجزائر" مجلة المشعل الاقتصادي العدد الأول كلية العلوم الاقتصادية جامعة الوادي.

ك- هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه المذكرة إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول النظري المفاهيم النظرية لهذا الموضوع، وخصصنا الفصل الثاني التطبيقي لعرض الدراسة التطبيقية، وقد تضمن الفصل الأول ثلاثة مباحث، كان المبحث الأول حول ملهية القروض البنكية والمبحث الثاني حول ماهية المشاريع الاستثمارية والمبحث الثالث حول ماهية القطاع الفلاحي، اما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تم التطرق في المبحثين الاول والثاني لمختلف اطر الدراسة وتم تخصيص المبحث الثالث لعرض التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة وأيضا نتائج تطبيق تقنية المركبات الأساسية على البيانات المحصل عليها من دراستنا الميدانية.

الفصـــل الأول:

مفاهيم عامة حول القروض البنكية و القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد:

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، سواء كان المستثمر مؤسسة أو فردا فهو يلجأ إلى البنوك طالبا قرضا، فالقروض تمثل الجانب الأكبر من الأصول والمصدر الأول لربحية البنك التجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزود البنك بالعوائد، ولذلك هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة، لأن منح وتقديم القروض أو الائتمان للأفراد والمشروعات من أهم الوظائف المالية التي تقوم بها البنوك نظرا للدور الذي تلعبه في تمويل المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية واجراءات منحها

القروض البنكية هي وسيلة شائعة لتمويل الأفراد والشركات والمؤسسات. تعبر المؤسسات المالية التي تقدم القروض، وتتعاقد مع العملاء لتقديم الأموال المستدانة وفقا لشروط وأحكام محددة.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وأهميتها

يمثل القرض الشكل الأساسي للمعاملات، ولقد عرف الاقتصاديون القرض بتعارف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث.

أولا: مفهوم القروض البنكية

التعريف اللغوي للقرض:

القرض جمع قروض، وما سلفت من المال بشرط أن يعيده إليك بعد اجل معلوم ويعرف أيضا بأنه القرض ما سلفت من إحسان أو إساءة، ما تعطيه غيرك من المال بشرط أن يعيده لك بعد اجل معلوم .نلاحظ من التعريفين انه أشار إلى عناصر وهي السلفة وشرط إعادة المال والأجل المعلوم

فالقرض لغة هو الائتمان ومدلوله يقوم على أساس الأمانة والثقة المسندة إلى المقترض كان يكون المستثمر الذي يعيد القرض إلى المقرض في الأجل المتفق عليه كان يكون البنك[1].

التمن فلان فلانا :عده أي اعتبره أمينا، والتمن فلان فلانا على كذا :اتخذه أمينا عليه .والائتمان انه أن تعد– أي تعتبر – المره أمينا، أي جدير برد الأمانة إلى أهلها، أي جدير بالثقة.

تعني كلمة créditeur أصلها هو الكلمة اللاتينية crédit التعريف باللغة الأوروبية الكلمة المقابلة للائتمان عدة معاني بالعمل البنكي و هي الائتمان، التسليف و القرض .[2]

التعريف الاقتصادي للقرض:

يعرف الإقراض أو الائتمان بأنها " :إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المفترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها و المصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر[3] .

كما يتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص ماء الدائن يمنح أمواله إلى شخص آخر هو المدين أو بعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن وتعويض هو الفائدة، ويتضمن القرض الذي يعطى لفترة محددة أصلا يقوم المدين بتسديده بعد انقضاء الفترة المتفق عليها مسبقا.

---

[1] بلكعيبات مراد.تمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق القروض البنكية في الجزائر دراسة قانونية. مجلة حقوق وعلوم الإنسانية العداد السابع عشرص188

[2] شهيرة زيتوني ، منى شكاطي ، فعالية التمويل البنكي لقطاع السكن في الجزائر – دراسة حالة CNEP- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قالمة 20056 ص 06

[3] صحراوي انوري مذكرة ضمن شهادة لليسانس تحت عنوان دور البنوك التجارية كليةعلوم الإقتصادية جامعة البويرة سنة 2011/2012ص24

كما يعرف القرض على انه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك يمنح أموال إلى شخص آخر وذلك مقابل لمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد القضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين [1].

يعرفه الدكتور "عبد المعطي رضا" وآخر على أنه "مقياس القابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على القيم الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل أي تعهدا بالدفع بعد انقضاء وقت الاستدانة أو القرض [2].

التعريف القانوني للقرض:

عرفته الفقرة الأولى من المادة 112 من القانون رقم 10 90 المتعلق بالنقد والقرض على أنه "كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه والمصلحة الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان [3]. يتضح من المشرع الجزائري أشار ضمنيا بالفائدة عندما نص على أن القرض من عقود المعاوضة.

نجد هذا التعريف نفسه في الفقرة الأولى من المادة 68 من الأمر رقم 11 13 المتعلق بالنقد والقرض[4].

عرفه الدكتور محفوظ لعشب بأنه " يعتبر قرضا كل عملية ائتمان، وكل تصرف تضع بمقتضاه مؤسسة محترفة، ولو على سبيل وعن طريق المراضاة أموالا تحت تصرف اشخاصا طبيعية أو معنوية أو تتعاقد لفائدتها بالتزام موقع، نستنتج من خلال هذا التعريف على أن القرض يقوم على اساس الائتمان في مدة زمنية بإرادة الطرفين، والمقرض يتخذ نشاط الاقتراض مهنة معتادة له.

عرفه الأستاذ شاكر القزويني بالائتمان حيث يقول بأنه " له معنى واسع إذ يعني تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين أو الوديعة أو الوكالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن، في جميع تلك الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استعادته.

وخروجا من هذه التعاريف المتعددة يمكن استخلاص عنصرين هامين لمنح القروض وهما :

- **عنصر الثقة** :وهي ثقة الدائن الذي هو البنك الممنوحة للمدين الذي هو المستثمر.
- **عنصر الزمن** :يتحدد الزمن حسب مدة القرض، ونجد أن المدة هي الأجل الذي يكون عادة في المشاريع الاستثمارية متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، والفاصل الزمني بين منح القرض وموعد استرجاعه يسمح باستعماله.

[1] طاهر لطرش.تقنيات بنكية.ديون المطبوعات الجامعية النسخة سابعة الجزائر 11.2010ص56

[2] عبد المعطي رضا،محفوظ احمد جودة،إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ،ص32

[3] القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية العدد 16 المؤرخة في 14 ابريل1990

[4] الأمر رقم 11 - 03 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخة في 26 اوت. 2003

ثانيا: القروض البنكية والمصطلحات ذات العلاقة

2.1 تعريف القرض بنكي:

القرض بأنه " :الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة ينفق عليها بين الطرفين، و يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه و ذلك لقاء عائد معين يحمل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعملات والمصاريف[1] .

2.2 تعريف التمويل:

هو تقديم موارد مالية لتدعيم المشاريع المراد انجازها وفقا لشروط وطرق مناسبة، فهو توفير الموارد الحقيقية والنقدية لغرض تحصيلها لتكوين رؤوس الأموال[2].

2.3 تعريف الائتمان:

نشير إلى أن مصطلح الائتمان والقرض سيعتمدان للدلالة على نفس المعنى خلال هذه الدراسة تعددت التعاريف التي وردت بشأن الائتمان والتي من بينها:

أنه" القوة الشرائية المقرضة أو التي تصير متاحة للمقترضين، حيث يصبح ممكن لهؤلاء الأفراد غير القادرين حاليا، الانتظار من أجل الحصول على السلع التي يرغبونها وتكلفة ذلك هي سعر الفائدة.أو القدرة الشرائية غير اله تهلكة من الدخل، لكنها خلقت بواسطة البنوك من دخل المودعين غير المشغل والمودع في هذه البنوك.

[1] لورتي ابراهيم، القروض البنكية واجراءات منحها،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،جامعة زيان العاشور الجلفة ،الجزائر،العدد31(2)ص199

[2] محمد شوقي حسين عبد الله ،التمويل الإدارة المالية،دار النهضة العربية ،ط1984،2ص419

جدول رقم (1) : أهم فروقات بين تمويل و قرض و الإئتمان

العنصر	التمويل	القرض	الائتمان
التعريف	الحصول على تمويل لشراء سلعة معينة أو تمويل مشروع أواستثمار من مؤسسة مالية أو بنك بشروط محددة.	مبلغ مالي يتم استدانته من مؤسسة مالية أو بنك وسداده على أقساط وفترة زمنية محددة	إعطاء شخص أو مؤسسة مبلغا ماليا لاستخدامه والتزامه بسداده في المستقبل.
الهدف	توفير التمويل للمشاريع أو الاستثمارات الكبيرة التي تتطلب مبلغا كبيرا من المال.	تلبية احتياجات مالية محددة مثل شراء منزل أو سيارة أو تمويل تكاليف تعليمية.	تمكين الشخص أو المؤسسة من شراء سلع أو خدمات دون الحاجة للدفع النقدي الفوري.
العائد	يتم دفع فائدة على المبلغ المستدان ويمكن أن تختلف طرق سداد التمويل بناء على الشروط المحددة.	يتم دفع فائدة على المبلغ المستدان وعادة ما تكون الأقساط ثابتة على مدار فترة القرض.	يتم دفع فائدة على المبلغ المستدان وعادة ما تكون الأقساط ثابتة على مدار فترة القرض.
الضمان	قد يتطلب التمويل ضمانًا مثل الضمان الشخصي أو الضمان العقاري أو الضمانات الأخرى وفقا للشروط المحددة.	قد يتطلب القرض ضمانًا مثل العقار أو المركبة التي يتم تمويلها	قد يتطلب الائتمان ضمانا مثل الضمان الشخصي أو الضمان العقاري.
التوقيت	يتم تحديد فترة زمنية وشروط السداد التمويل وفقًا للمشروع الممول.	يتم تحديد فترة زمنية واضحة السداد القرض	يمكن استخدام الائتمان عند الحاجة وفقًا للشروط المحددة.
المصدر	البنوك والمؤسسات المالية وشركات التمويل.	البنوك والمؤسسات المالية.	البنوك والمؤسسات المالية وشركات الائتمان.

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات المحصل عليها من التعاريف السابقة

ثالثا : أهمية القروض البنكية

– تعتبر القروض البنكية المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه لبنك من أجل الحصول على إيراداته، إذ أنها تمثل النجاح الأكبر من استخداماته، ولذلك تعطي البنوك التجارية عناية خاصة للقروض، إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية خير دليل على ذلك، ويدل دائما على ملائمة الفوائد والعمولات كمصدر للإيرادات، والتي تسمح بدفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، كما على البنك الاحتفاظ بنسبة سيولة معينة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.[1]

[1] استاذ لوراتي ابراهيمٌ القروض البنكية و اجراءات منحهاٌ مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، دراسة اقتصادية 31 جامعة زياني عشور الجلفة– الجزائر ص 302

- تستخدم القروض كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة اصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر في النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة.[1]
- تقوم القروض بتحديد مستوى الدخل النقدي فهناك علاقة طردية بين مستوى الدخل ومعدل منح القروض فينخفض مستوى الدخل مع انخفاض معدل منح القروض بينما يرتفع مستوى الدخل مع ارتفاع معدل منح القروض.
- إن وجود الائتمان يفتح أفاقا و رغبة أمام الطاقات الخلاقة و أصحاب المواهب في المجتمع ، فكثيرا من هؤلاء قد يكونون في انتظار الفرصة التي تتيح لهم الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات أو تطبيق اختراعات تعود على المجتمع بأكبر فوائد اذ يكفل الائتمان للمنظمين أ، يقترضوا الأموال اللازمة و يحولوها إلى مشاريع.[2]

المطلب الثاني : مصادر القروض و خصائصها

اولا : مصادر القروض البنكية

يعتبر البنك وسيط بين ذوي العجز المالي وهو مكان النقاء العرض والطلب على الأموال حيث يقبل الودائع وتمنح القروض ولكي يتمكن البنك من تقديم القروض يجب أن تتوفر لديه مصادر أموال أهمها:

1. الودائع:

تعرف الوديعة على أنها كل ما يقوم به الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف وهناك أنواع من الوقائع تذكر منها:

1.1 الودائع تحت الطلب الودائع الجارية عبارة عن مبلغ معين من المال يودع لدى المصرف المركزي، ويتعهد المصرف بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها، والودائع الجارية تشكل مصدرا أساسيا لسيولة المصارف وأهميتها النسبية من إجمالي الودائع لدى المصارف، تحدد قدرة المصرف في التوسع أو الانكماش في منح الائتمان.[3]

2.1 الودائع الأجل: في تلك الودائع التي يضعها أصحتها في البنوك لفترة معينة ولا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة وتقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب، فالوقت يعتبر إذا عاملا تصنف على أساسه هذه الوقائع وغيره عن غيرها، فهي ليست ودائع جارية تماما بحكم الشروط التي تعترض صاحبها أثناء عمليات السحب بالإضافة إلى أنها تبقى جوزة البنك الفترة الاتفاق بين الطرفين، ويعتبر هذا النوع من بين العناصر الأساسية كما هو الشأن في الودائع الجارية التي تمكن البنك من انشاء نقود الودائع ويكفى البنك أن يحصل على وديعة من هذا النوع لكي يوسع من قدراته الافتراضية بشكل أكثر من الوديعة ذاتها.[4]

---

[1] مكاوي أحلام، تجيني ميسون، معلول سفيان، زعبي محمود، التقنيات البنكية في منح القروض دراسة حالة BEA وكالة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية جامعة الوادي ، الجزائر سنة 2018 ص 5

[2] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي"أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي،منشورات الحلبي الحقوقية لبنان الطبعة الأولى2003 ص 82

[3] عقيل جاسم عبدالله، النقود والبنوك، دار الحامد، عمان، 1999،ص246.253

[4] مجدي محمد شهاب، الاقتصاد البنكي، الدار الجامعية، لبنان، 1999،ص255

3.1 الوديعة الادخارية: وتتمثل هذه الودائع في الأموال المودعة لدى المصارف التجارية لأجل طويل بهدف الادخار ويحصل أصحابها على فترات شهريا أو على فترات دورية.

والفائدة على هذه الودائع منخفضة نسبيا إذا ما قربت بالودائع لأجل لأن هذه الودائع طبيعتها تجمع بين مزايا الحسابات الجارية والعائد فهي ذات طبيعة جارية وادخارية في آن واحد.[1]

4.1 الودائع الائتمانية: يختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأخرى، فهو النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة الإيداع الحقيق، بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية، و القيام بعمليات الإقراض، فيحنما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أت يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقودن فإن النقود البنك يقوم بتسجيل هذه العمليات محاسبيا بحيث يجعل حساب المسحوب عليه مدينا و حساب المستفيد دائنا، إن هذا التحويل بين الحسابين يعتبر بالنسبة لبنك وديعة، ليست فعلية على كل حال، و لكنها تسمح بالتوسع في القرض دون أن يدفع نقودا حقيقية، إذا فالودائع الائتمانية هي عبارة عن ودائع كتابية أي ناتجة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك، وما يجدر الإشارة إليه أن الودائع الائتمانية تزيد كلما قلت الأموال المسحوبة فعلا من البنك و تنقص مع زيادتها.[2]

2. رأس المال: يتمثل في مساهمة المالكين الأساسية التي قدموها لإنشاء البنك و يعبر عنها بنوك المؤسسة كشكل شركة مساهمة عامة بالأسهم و المالكين و مجموع رأس المال و الأرباح المحتجزة بحقوق المساهمين و يميز رأس المال حجمه مقارنة مع بقية المصادر الأخرى.[3]

3. الإحتياطات والأرباح غير الموزعة: يقصد ها تلك الاحتياطات التي قام البنك بتوفيرها أو تحصيلها من أرباحه خلال الفترات السابقة والتي تراكمت لديه في شكل احتياطات ولم يقم البنك بتوزيعها على المساهمين[4]

4. السوق النقدية والمالية: تهدف هذه الأسواق إلى إجراء تفاوضات حول القروض لتم فيها هذه المفاوضات تقديم الزبون طلب تعدد فيه مقدار القرض الذي يريده، وبعد مدة يتلقى هذا الأخير الشعارا بقبول أو عدم قبول طلبه والسوق النقدية تفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط والتي يتم تسديدها على الأقل خمس سنوات [5]

ثانيا : عناصر القروض البنكية

1محب خلة توفيق، الهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011،ص 254

[2] استاذ بن بوزيد سليمان، النمذجة القياسية لتاثير حجم الودائع على الاداء الائتماني للبنوك التجارية مجلة الحقوق والعلوم الانسانية جامعة سوق اهراس الجزائر خلال2002-2015 ص67

[3]طوبان سلوى، مغلاوي حسيبة، مساهمة القروض البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرةَ والمتوسطة متطلبات لاستكمال متطلبات شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل الجزائر 2016ص52

[4] الصادق سعدات ، تومي زرياني،تومي قرعاتي، دور البنوك التجارية دراسة حالة بنك الوطني الجزائرين مذكرة نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة الجزائر 2013 ص 07

[5] زراولية منال، حميدي ليلى، إدارة المخاطر للقروض البنكية دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ، مذكرة لنيل شهدة الماستر فيعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر ص 54

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك ليعة سنوات وتنجم عنها عدة أخطار ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط :

1. المبلغ: يمثل قيمة الفرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها الفرض[1].

2. المدة : هي الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه، ويكون بعدها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وهي تصنف إلى ثلاثة أقسام:

ا . المدة القصيرة تتراوح ثمانية عشر شهرا وسنتين حسب القانون الجزائري .

ب . المدة المتوسطة تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسبع سنوات.

ج . المدة الطويلة تتراوح بين سبع سنوات على الأقل و عشرين سنة على الأكثر.

3. معدل الفائدة : يختلف باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه ومن العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل تجد قيمة القرض، مدة القرض مرونة الطلب المنافسة، درجة المخاطر تكاليف القرض، تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لقيمة القرض.

4. الضمانات: وتكون إما عينية أو شخصية.

5. طريقة السداد :هناك عدة برامج العملية سداد القرض أهمها:

- يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.
- أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق.
- إما بتسديد جزء هام دفعة بسعر فائدة ثابت وجزء آخر بسعر فائدة متغير

6. طريقة صرف القرض واستهلاكه: ويحدد فيها هل سيتم دفع الفرض دفعة واحدة أو على دفعات وكيف تتم حساب الفائدة المستحقة، هل على المبلغ كله أم على المبلغ المسحوب فقط .

7. الهدف من القرض :ينبغي تحديد الهدف من القرض هل هو التمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زراعي .....الخ.

8. فترة السماح: تتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين.[2]

ثالثا : وظائف القروض البنكية

تؤدي القروض دورا مهما في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية، وهي لمثل كذلك الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع، ويمكننا تحديد وظائف وأغراض القروض الأساسية في الجوانب التالية:

1. وظيفة تمويل الإنتاج: تستوجب احتياجات الاستثمار الانتاجي في الاقتصاد قدر كبير من رؤوس الأموال، ونتيجة لصعوبة توفير هذا القدر من الادخارات و الاستثمارات الفردية، فإن اللجوء إلى المصارف و المؤسسات المالية بهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا و ضروريا لأجل تمويل العمليات الإنتاجية و الاستثمارية بمختلف أنواعها و

[1] بركاني الحست،مالك عبدالقادر،دورالقروض البنكية في تمويل المشاريع التنمية المحلية دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الولاية ادرار 2016/2015،نيل شهادة ماستر علوم الإقتصادية جامعة ادرار،الجزائر،2017/20016،ص12.13

[2] بركاني الحست،مالك عبدالقادر،مرجع سابق ،ص13

هناك طريقة أخرى للمنتجين لأجل الحصول على الائتمان المصرفي المتمثلة في طريقة إصدارهم للسندات و بيعها للمجتمعات و المشروعات و الأفراد، لذلك نجد أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيم بين المدخرين و المستثمرين لأجل تسهيل و زيادة حجم الاستثمار و الإنتاج في الإقتصاد.[1]

2. وظيفة تمويل الاستهلاك: المقصود بتا حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل لأثمانها، فقد يعجز بعض الأفراد بواسطة القروض التي تقدمها الهيئات والمؤسسات المختلفة، حيث يتم دفع هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع انفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن، كما أن الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة حجم الانتاج والاستثمار.

3. وظيفة تسوية المبادلات: إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات و أداء الالتزامات تظهر أهميتها من خلال مكونات العرض النقدي و كمية وسائل الدفع في المجتمع، هذا ما معناه استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات و أداء الالتزامات بين مختلف الأطراف، حيث تتم معظم التعاملات و التسويات بواسطة شيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل حيث قل الاعتماد على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة و هو ناشئ عن تقدم العادات البنكية للمجتمع، كما أن حلق البنوك التجارية لودائع و استخدام أدوات ائتمان أخرى من كمبيالات و أوراق مالية جديدة ساعد كثيرا على تسهيل و توسيع حجم عملية المبادلة.[2]

المطلب الثالث: أنواع واجراءات منح القروض

اولا: انواع القروض البنكية

هناك عدة تصنيفات المفروض وفق معايير عديدة و مقايس متنوعة و عموما سوف نتطرق إلى التصنيف التالي الفروض الموجهة لتمويل الاستغلال، وتلك الموجهة إلى تمويل الاستثمار.

1- **القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال:**

هي قروض قصيرة من حيث المدة الزمنية لا تتعدى في الغالب 12 شهراء تلجأ المؤسسة إليها لتغطية احتياجاتها الآنية لخزينتها، أو لمواجهة عملية تجارية في زمن محدود، و تتبع البنوك عدة قروض التمويل الأنشطة حسب طبيعة النشاط أو الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، وتصنف هذه القروض إلى ما يلي:

1-1 **قروض الاستغلال العامة:**هي قروض تمول الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل معين أي لا تخص موضوع محدد و تسمى أيضا قروض الخزينة أو قروض عن طريق الصندوق، ويتم اللجوء إليها لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة للمؤسسات[3].

وتقسم كما يلي:

---

[1] طلاب اسماء، بن بوجلطية تركية، التومي فاطمة معايير واجراءات منح قروض الاستثمار والاستغلال مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة الجزائر ص7

[2] الشمري ناظم محمد النوري"النقود و المصارف"جامعة الموصل مديرية دار الكتاب للطباعة العراق 1995 ص 113/112

[3] عز الدين نشا، نبيل بهوري، أيوب صحكري، المخاطر البنكية اشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها، مجلة التحولات الاقتصادية المجلد03العدد02 سنة2023ص78

أ . تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن تلك القروض التي تقدمها البنوك لعملائها للتخفيف من الصعوبات المالية المؤقتة و التي تنشأ عن تأخر آجال التحصيل للإيرادات عن آجال التسديد للنفقات، فهي تسعى إذا لتغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل للإيرادات حيث يقتطع مبلغ القرض، و يكون رصيد حساب المؤسسة مدينا في حدود مبلغ معين و مدة معينة لا تتجاوز عدة أيام.[1]

ب . السحب على المكشوف :هو نوع من القروض القصيرة الأجل المستعملة في الاستجابة لاحتياجات الخزينة، ولا تحدث هذه الاحتياجات تفاوتا بسيطا فيها كما هو الحال بالنسبة لتسهيلات الصندوق، تمثل دائما بين الايرادات ومصاريف الخزينة.

ويفرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها مبالغ تفوق رصيده الدائن في الحساب الجاري، ويوقف البنك فرض الفائدة بمجرد عودة الرصيد من المدين إلى الدائن.[2]

ج . القرض الموسمي: هي القروض التي تمنحها البنوك لتمويل نشاطاتها الموسمية التي تمارسها الكثير من المؤسسات وتلجأ اليها المؤسسات لمواجهة تكاليف المواد الأولية والتخزين و النقل.[3]

د . قرض الوسط: هي عبارة عن قروض تمنح لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد و لكنه مؤجل لأسباب خارجية، و يقرر البنك فتح هذه القروض عندما يكون حساب شبه تأكد من تحقق عملية محل التمويل و لكن هناك أسباب أخرى تحققها. [4]

1-2 القروض الخاصة :

هي القروض الموجهة لتسويق أصل معين من الأصول المتداولة وتتضمن ثلاث أنواع هي:

ا. التسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم للزبون لتمويل مخزون معين، و الحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، و ينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة و طبيعتها و مواصفاتها و مبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

و ينبغي على البنك عند الإقدام على منح هذا النوع من القروض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم و قيمة الضمان للتقليل أكثر من المخاطر.

و قد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل المواد الأساسية مثل القهوة و غيرها.[5]

---

[1] وخطة امال، اثر قروض الاستغلال على فعالية تسيير دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والكبيرة، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة الجزائر 2016 ص12

[2] الصادق سعيدات، التومي زرباني، تومي قرعاني دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة الجزائر 2013 ص49

[3] نعواني أحمد، دور قروض الاستغلال في تنمية القطاع الفلاحين، مذكرة متطلبات نيل شهادة كاستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الافتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أدرار الجزائر 2021 ص11

[4] قسمي خيرة ،دور التدقيق في منح و إدارة القروض البنكية دراسة حالة BDL مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة مستغانم الجزائر 2016 ص 39

[5] احمد هني، العملة النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1992ص72

ب . التسبيقات على الصفقات العمومية الصفقات العمومية: هي العافيات الشراء أو تنفيذ أشغال العائدة السلطات العمومية القام تقام بين هذه الأخيرة وكمثلة في الإدارة المركزي الوزارات، أو الجمعات المحليةأو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى.[1]

ج . الخصم التجاري :هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء ورقة تجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة مثل أن يحين تسديدها و بتنفيذ البنك من هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم.[2]

د.القرض بالالتزام: و تتمثل في الضمان الذي يقدمه البنك للمؤسسة لتمكينها من الحصول على أموال من جهة أخرى، و يكون البنك مضطرا إلى اعطاء النقود إذا عجزت المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتهاو يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال رئيسية هي:

- **الضمان الاحتياطي:** هو عبارة عن التزام من البنك يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بتا أحد مديني الأوراق التجارية و بالتالي فإن البنك يتعهد الورقة التجارية في ميعاد استحقاقها في حالة عجز المدين عن ذلك.[3]
- **الكفالة:** هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود علي عائق الزبون في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في هذا الإلتزام مدة الكفالة ومبلغها، ويستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية[4].
- **القبول:**هو مصادقة البنك على وثيقة محددة لطلب القرض من جهات أخري، بحيث يمنح البنك لقته وتأكيده بمعرفة الوضعية المالية العميله ولكن في حالة عدم الوفاء هذا العميل بالدين يكون البنك في حرمت أي التزام.

هـ. القروض المقدمة للأفراد: إلى جانب كل أنواع القروض التي سبق ذكرها، بإمكان البنك أن يمنح قروضا من نوع آخر، عي ذات طابع شخصي بشكل عام، و هدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد (الزبائن) و من بين هذه القروض بطاقات القرض و التي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود.[5]

و . ثمن القرض : إن البنك كمنظمة التجارية يهدف إلى تعظيم أرباحه غير تقديم أفضل الخدمات الممكنة لزباله، فهو عندما يقدم فرضا يتقاضي أجرا متمثلا في العائلة المضبوطة وقل النظام 1394 المؤرخ في 22 جوان 1994 معدلات

---

[1] سعودي كاهنة – افاق تطبيق القرض الرفيق في الجزائر دراسة حالة تطبيقية في بنك BADR مذكرة شهادة الماستر في الادارة المالية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة البويرة الجزائر 2019 ص 06

[2] أسامة حريري، بلال حليتيم ، آلية القروض في البنوك التجارية، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة مسيلة الجزائر 2018 ص 19

[3] بوشلوخ شرف الدين ، كعبار عبد العالي ، دور التحليل المالي في عملية منح قروض الاستغلال من قبل البنوك التجارية، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الادارة المالية .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة جيجل الجزائر 2021 ص23

[4] بلعبدي حكيم،بن واضح نثر الدين،القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2020/2015 دراسة مقارنة بين BNAوBADR،لنيل شهادة ماستر ،كلية العولم الإقتصادية و التجارة وعلوم التسيير ،جامعة تيارت، الجزائر ،سنة 20212022، ص2423

[5] رحال شهيرة متابعة القروض من طرف البنوك التجارية مذكرة لنيل شهادة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بويرة الجزائر2012ص20

الفائدة المدينة تحدد المطبقة على القروض وكذلك الدائنة الممنوحة على الودائع و مستوى العمولات بحرية من طرف البنوك والمؤسسة المالية مع إمكانية لتدخل بنك الجزائر التحديد الحامل الأقصى و تتركب معدل الفائدة من

- ✓ **المعدل المرجعي**: هو المعدل الذي تحسبه البنوك على القروض المسموحة الأحسن الزبائن، و يتحد كمرجع التحديد المعدلات النهائية، فهو معلم بالنسبة للفروض العادية وليس المعدل النهائي
- ✓ **العمولات**: في الأتعاب التي يتحملها البنك عند القيام بعملية الفرض وتكون دائما موجبة مما يجعل دائما معدل الفائدة أكثر من المعدل المرجعي، وعليه فإن معدل الفائدة بأحد العلاقة الآتية[1]

معدل الفائدة المعدل+ المرجعي= العمولات

2- **القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات** : يشمل هذا النوع كل من القروض المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، أي الأصول الثابتة ووسائل العمل داخل المؤسسة .

2-1 عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات: يتم في هذا الصدد التمييز بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمار بقروض قصيرة الاجل وقروض طويلة الأجل، ويربط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار.

ا **. القروض المتوسطة الأجل**: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات و المعدات وسائل النقل، و تجهيزات بصفة عامة، و نظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، اضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث بتا تغيرات يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقرض.[2]

- ✓ **قروض قابلة للتعبئة**: أي أن البنك المفرض يمكن له إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي للحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض و يسمح له ذلك بتقليل خطر تجميد الأموال و يجيبه إلى حد الوقوع في أزمة السيولة .[3]
- ✓ **قروض غير قابلة للتعبئة**: أي أن البنك غير قادر على إعادة خصم هذه القروض لما يكون مجبر على انتظار السداد وهنا تظهر مخاطر تجميد الأموال بشكل كبير وليس البنك أي طريقة لتفاديها.[4]

ب.القروض طويلة الأجل هي فروض موجهة للاستثمارات طويلة المدى التي تحتاج مبالغ كبيرة لا تقدر على ثمنها لوحدها، تفوق في العالي 7 سنوات وتمتد إلى غاية 20 سنة ونظرا لطبيعة هذه القروض فإن البنوك التجارية لا تقوى

---

[1] بجاوي عربية سعاد، دور القروض في تفعيل الاستثمارات دراسة تطبيقية بنكCPA ،تقرير تربص لنيل شهادة الليسانس كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة مغنية الجزائر 2014 ص 13

[2] بن تومي صفية، استراتيجية البنوك التجارية في ادارة مخاطر القروض،.مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مسيلة، الجزائر2017ص18

[3] دكتور حريري عبد الغني – محاضرات في العمليات البنكية و تمويل المؤسسات في قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة شلف الجزائر 2021 ص 39

[4] حبيبة بلحسين – تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية –مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ورقلة الجزائر 2017 ص 04

عليها لدى تقوم بها البنوك المتخصصة، لاعتمادها على مصادر ادخارية طويلة و المخاطر العالية لهذه القروض تدفعها من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتحقيق هذه المخاطر حيث تشترك هذة مؤسسات في التمويل، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل رغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع، ولكن هذا لم يمنع النظام البنكي من التطوير بشكل يسمح له من تحاور عوائق و مصاعب هذه الأنواع من القروض، حيث يدخل الائتمان التجاري في هذا التطوير.[1]

ج . الفرض الإتجاري : هو عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأخير مؤهلة قانونيا، وذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى تحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متقل عليها تسمى ثمن الإتجار.[2]

د. القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية :

تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في النسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية، و تسمى بالاعتماد المستندي الذي يحل المشاكل المرتبطة بالمستورة و المصدر أثناء تعاملهم المباشر و المتمثلة في الحميد مبلغ مالي تحميد مقابل بضاعة تراهات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد، فهو يمثل بذلك ضمانات للطرفين فالاعتماد المستندي اعتماد مقابل بضاعة ينتظر استلامها ويتعهد الملك بالدفع نيابة عن الزبونة و يكون قصير الأجل[3].

ثانيا : اجراءات منح القروض

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في سبع خطوات رئيسية وهي :الفحص الأولي لطلب القرض والتحليل الائتماني للقرض، والتفاوض مع العميل، واتخاذ القرار، وصرف القرض، ومتابعة القرض والمقترض وتحصيل القرض، وذلك كما يوضحها الشكل رقم (1)

1. الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الإستحقاق وأسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الإنطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام، وكذلك النتائج التي تسفر عنها زيادة المنشأة، وخاصة من حيث حالة أصولها و ظروف تشغيلها، و في ضوء هذه الأمور يمكن إتخاذ قرار مبدئي إما بالإستمرار في إستكمال دراسة الطلب أو الإعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه .

2 . التحليل الائتماني للقرض: ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك و

---

[1] لوكادير مالحة، مذكرة ماجيستر، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،ص495

[2] بلعرج ياقوت، دور القروض الايجارية في تفعيل الاستثمارات دراسة حالة ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم الجزائر 2018 ص 10

[3] بزاز يعدل فريدة ،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،ديون المطبوعات الجامعية،ط3،الجزائر،ص109

مدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

3. التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد مقدار القرض، والغرض الذي سيستخدم فيه، وكيفية صرفه وطريقة سداده ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، و سعر الفائدة والعمولات المختلفة و يتم الإتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك و العميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

4 . إتخاذ القرار : تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لإقتراح الموافقة على طلب القرض و التي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الإقتراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي وصف القرض والغرض منه و الضمانات المقدمة ومصادر السداد و طريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة و التعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية و النشاط والمديونية، والرأي الإئتماني و التوصيات بشأن القرض، وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة[1].

5. صرف القرض: يشترط لبدأ إستخدام القرض توقيع المقترض على إتفاقية القرض، و كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة و إستيفاء التعهدات و الإلتزامات التي ينص عليها إتفاق القرض.

6 . متابعة القرض و المقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الإطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض و التي تتطلب إتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد، أو تجديد القرض لفترة أخرى.

7. تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، و ذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

[1] سائي عائشة احلام ،اهمية القروضالبنكية في تمويل الإستثمارات دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قصر شلالة 547،نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة تيارت الجزائر 2019/2018 ص91

الشكل رقم (1): اجراءات منح القروض

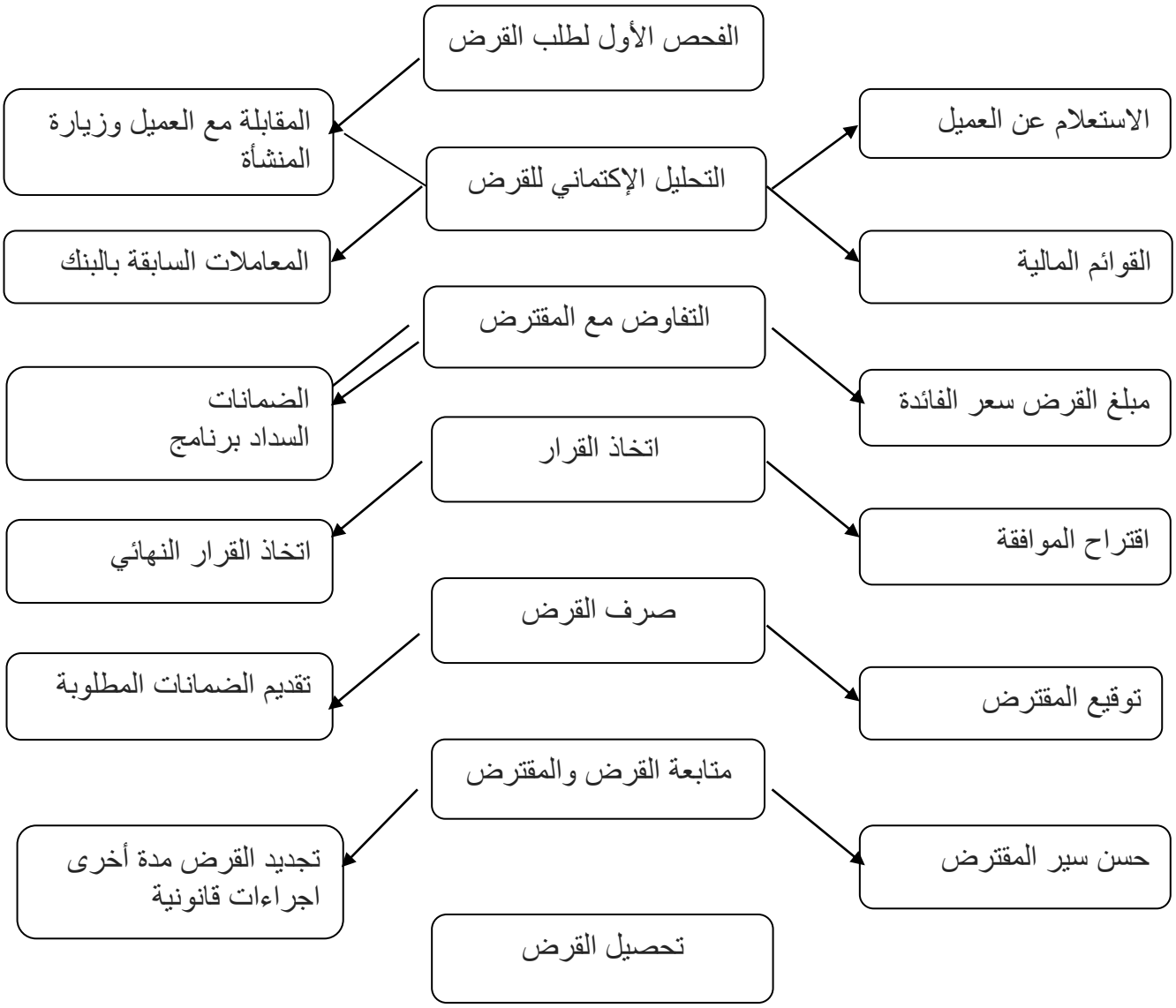

المصدر من اعداد طالبتان من خلال المعلومات السابقة

ثالثا : الضمانات البنكية

يترتب على منح البنك للقروض مخاطر متعددة ينبغي على البنك دراستها واتباع طرق معينة لمواجهتها، وأهم هذه المخاطر ما يتعلق منها بعدم التسديد .سواء كان ذلك بمماطلة من العميل وعدم رغبة منه في التسديد، أو الأسباب خارجة عن نطاقه.

ولسنا هنا بصدد الحديث عن إدارة هذه المخاطر المتعددة إذ أن ذلك يمكن تناوله ضمن ما يعرف بالتسيير البنكي أو إدارة البنوك، وإنما ستتناول هنا بشيء من التفصيل بعض أهم آليات مواجهة خطر عدم التسديد، ونقصد هنا الضمانات إذا كان الأمر يعود إلى العميل، أو التأمين على القرض إذا كان الأمر خارجاً عن نطاق العميل[1].

[1] سليمان ناصر،تقنيات البنكية وعلميات الإئتمان ،ديون المطبوعات الجامعية 2012.12،ورقلة ،الجزائر ،2012ص90.89

1 . الضمانات: وهي ما يقبضه البنك من العميل كضمان يستوفي منه حقه في حالة ما إذا لم يوف هذا الأخير بالتزاماته المتمثلة في سداد القرض، وتكون على أنواع:

1.1 . الضمان الشخصي :يُعرف الضمان الشخصي عادة بأنه التزام شخص أو أكثر بالوفاء بالتزامات المدين تجاه الدائن) البنك(، أي أنه تعهد يقوم به طرف ثالث غير المدين والدائن، قد يكون هذا الطرف شخصاً أو مجموعة أشخاص، طبيعياً كان أم معنوياً، بأن يقوم بأداء التزامات المدين تجاه الدائن في حالة عجز الأول عن الوفاء بدينه في تاريخ الاستحقاق، والضمان الشخصي يرتبط بالصفة الشخصية للضامن كالسمعة الحسنة والملاءة في التسديد.

إلا أننا ترى أن الضمان الشخصي يبدأ أو يتعلق بشخصية العميل أولاً وسمعته ومركزه المالي إذا كان البنك على معرفة جيدة به(، أو على شخص آخر يضمن المدين في حالة عدم السداد وهو ما يعرف بالكفالة، وقد لا يقتنع البنك بضمان هذا الكفيل فيطالبه بالتوقيع على ورقة تجارية وهو ما يسمى بالضمان الاحتياطي.

2.1 . الضمان الحقيقي :حيث تُقدَّم أشياء عينية كرهن وليس على سبيل تحويل ملكيتها للبنك، وتكون إما:

أ . رهن حيازي كالآلات والمعدات والأثاث والبضائع.

ب . رهن عقاري :ويتمثل في قطعة أرض أو مبنى، ويجب أن يكون العقار صالحاً للتعامل به وقابلاً للبيع في المزاد العلني، وتكون قيمته أكبر عادة من قيمة القرض.

3.1 . ضمانات أخرى: مثل تحرير كمبيالات من طرف العميل الدائن الصالح البنك، أو يرهن له أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة، وتتمتع الأوراق المالية الحكومية بقيمة اقتراضية أكبر عادة، وقد يشترط البنك ضمانات أخرى كعدم هبوط ودائع العميل عن مستوى معين، أو عدم حصول المؤسسة أو العميل على قروض أخرى إلا بموافقة البنك ...إلى غير ذلك من الضمانات.

2 . التأمين على القرض: حيث يقوم البنك بتأمين القرض لدى مؤسسة التأمين ضد خطر عدم التسديد، وهذا في حالة ما إذا كان ذلك لأسباب خارجة عن نطاق العميل، وأهمها وفاة هذا الأخير أو توقفه عن العمل اضطرارياً بسبب حل الشركة التي يعمل أو إفلاسها أو خوصصتها ... إلخ .إذ يقوم البنك بدفع قسط التأمين إلى شركة التأمين، مقابل التزام هذه الأخيرة بدفع ما بقي من أقساط القرض مع فوائدها إلى البنك في حالة توقف العميل عن السداد للأسباب المذكورة، وغالباً ما يحمل البنك هذا القسط على العميل مع مصاريف القرض[1].

3. متابعة القرض: يجب أن يكون للبنك نظام صارم لمتابعة القروض، وذلك ضماناً لسدادها في مواعيدها المستحقة كأقساط وكفوائد وأيضاً حتى يمكن اكتشاف مخاطر.

[1] طاهر لطرش ،مرجع سابق،ص78

المطلب الرابع: السياسة الإقتراضية

أولا:مفهوم السياسة الإقتراضية

تعرف على انها عباره عن إطار يتضمن مجموعه من المعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحققه عده اغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا وفقا للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.[1]

هي تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا بالبنك فيها مجالات استخدام الاموال واهم قواعد منح الائتمان بغرض التأكد من سلامه القروض التي يمنحها البنك وضمان تحقيق عوائد مرضيه او تنميه انشطه مع توفيق الرقابة المستمرة على عمليه الاقراض في مختلف مراحلها.[2]

تعرف بانها مجموعة القواعد والاجراءات والتدبير المتعلقة بحجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ربط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها بناء على ذلك.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن تهدف سياسة القرض عادة إلى تحقيق أغراض:

- في مقدمتها سلامة القرض التي يمنحها المصرف
- كفاله الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة
- تنمية نشاط المصرف بصورة مستمرة و تحقيق عائد مرضي.

ثانيا:مكونات السياسة الاقتراضية

تتكون سياسة الإقرض من العاصر التالية:

1- حجم الأموال المتاحة للإقراض: عادة ما يحدد في سياسات الاقراض القيمة الكلية للقروض بنسبه معينه من الموارد المالية المتاحة التي تتمثل في الودائع والقروض وراس المال وفي هذا الشكل تعد سياسة مرنه يرتفع وينخفض يرتفع وينخفض من خلالها حجم الاستثمار في القروض وفقا لاختفاء او الانخفاض في حجم تلك الموارد اي تحديد حجم اجمالي القروض التي يمكن للبنك ان يمنحها لعملائه ككل وكذا اجمالي القروض التي يمنحها للعامل الواحد.4

[1] رقوع سهيلة، الرقابة والتدقيق على العمليات منح وتسيير القروض البنكية دراسة حالة بنك التنمية المحلية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مستغانم الجزائر2016 ص4

[2] إيبو سميه " اثر سياسة القروض المصرفيه المنتشرة دراسة ميدانية في البنوك "مذكره لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غردايه الجزائر 2017 ص09

[3] تشيكو عبد القادر اشكاليه القروض المتعثرة في الجزائر وطرق ادارتها رسالة نيل درجة الدكتوراة في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير جامعه الجزائر الجزائر 2016 صفحه 36

[4] نصيره مانع "أثر مخاطر الائتمان على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض، مذكرة استكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر 2018 ص 06

2- تشكيلة القروض: تحدد سياسة الإقراض أنواع القروض الجائز منحها والتي يجب الابتعاد عنها وكذلك تلك الممنوع منعا مطلقا إقراضها، حيث أن تنويع الاستثمار في القروض يترتب عليه تخفيض المخاطر دون أن يترك ذلك أثرا عاليا على العائد[1].

3- معايير أهلية الزبون المقترض: يعني ذلك تحديد القواعد التي يتم بناء عليها تقييم قدرة الزبون على رد القرض وفوائده في الموعد المحدد ومدى رغبته في ذلك

4- مستندات القرض: حيث توضح سياسة الإقراض النماذج والوثائق والمستندات الواجب على الزبون المقترض تقديمها للحصول على القرض.[2]

5- مستويات اتخاذ القرار: ينبغي أن تحدد السياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها التثبت في طلبات الإقراض بما يضمن عدم ضياع وقت الادارة العليا في البحث عن القروض الروتينية وبما يضمن سرعه اتخاذ القرارات خاصة إذا كانت حاجة العميل إلى الأموال عاجلة وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الإقراض إلى حد الأقصى للقروض الذي يقدمه كل مستوى إداري[3].

6- تحديد سعر الفائدة على القرض: يتأثر بعوامل كثيرة بما أنه يحظى بأحكام كبيره منها إشعار الفائدة السائدة في السوق، درجات المنافسة بين البنوك، حجم الطلب على القروض، سعر الفائدة على الودائع.

7- تحديد الضمانات المقبولة: يتوفق قبولها على الظروف المحيطة وتختلف من وقت إلى آخر وفقا لمدى قبولها في السوق.[4]

8- تحديد سعر وتكلفة الاقتراض: أي التكلفة الناتجة عن منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر الفائدة ورغم تعدد الآراء إلا أنه لابد من توحيدها داخل المنطقة الواحدة وبصفه عامة يجب أن توضع معايير وأسس تعتمدها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة بشكل يخدم كل من البنك والعملاء.

9- متابعة القرض: يتم متابعة القرض الذي يتم تقديمه لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد وتحديد أيام التأخير المسموح به لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر.[5]

---

[1] بن زيغم مسعود "دور سياسة الإقراض في ترشيد التمويل في البنوك التجارية" دراسه لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية غرداية مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية الجزائر 2017 ص 09

[2] محمد سهام حسناء، حليمي كريمة "تقدير خطر القرض وطريقه القرض التنقيطي" دراسة حاله، مذكرة تخرج لإستكمال شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة سعيدة، الجزائر2014 ص 20.

[3] هبال عادل" إشكالية القروض المتعثرة" دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة الجزائر 03، الجزائر 2012 ص .22.

[4] الشيخ حمزة ،قريشي محمد الحبيب" مساهمة الرقابة الداخلية في معالجة مخاطر القروض البنكية" دراسة حاله BADR، مذكرة تخرج لشهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة مستغانم، الجزائر 2020 ص30.

[5] حماني ميمونة،مقني هبة الله،"أهميه القروض البنكية في تمويل المشاريع الإستثمارية"مذكرة لنيل شهاده الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة تيارت، الجزائر 2019 صفحه 49

ثالثا:العوامل المؤثرة في السياسة الاقتراضية .

يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية

1- العوامل الداخلية

أ. رأس مال البنك:

تتأثر سياسة الإقراض برأس المال لسببين مهمين هما :

- أن يستخدم رأس المال واحتياطاته كحاجز لمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وعليه كل ما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل المخاطر.
- الدور النفسي الدور لرأس المال لدى كل المودعين والمقترضين حيث أن اعتقادهم بوجود رأس مال لدى البنك يحفزهم على مواجهة المصاعب الاقتصادية.

ب. حجم الودائع:

كلما ازداد حجم الودائع كلما زاد البنك في توظيفها في الإقراض والاستثمار وكلما كانت الودائع مملوكة للعملاء المختلفون كلما زادت قدرة البنك في زيادة الائتمان طويل الأجل.[1]

2- العوامل الخارجية:

وهي العوامل التي تنشأ ضمن البيئة الخارجية للبنك وتشمل ما يلي:

- **الظروف الاقتصادية العامة:** تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك، كلما كانت هذه الظروف مستقرة كل ما كانت حافزا أكبر للبنوك لتسهيل إجراءات منح القروض وفي حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم
- **عامل المنافسة:** تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء من خلال اغرائهم والتسهيلات والمزايا تختلف من بنك لآخر. [2]

[1] رزيقات حبيبة، برابح راوية" آلية تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية" دراسة حالة BADR ،مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعه المسيل، الجزائر 2019 ص 21

[2] شقراء منال" سياسة الإقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الوادي، الجزائر 2015 ص 13

المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية

الاستثمار هو المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول ينشط من خلال توفير التمويل اللازم له ويكون في صورة مشاريع استثمارية منتجة سواء كانت خدمية أو سلعية وعليه يعتبر التمويل أحد الركائز التي التي تعتمد عليها المؤسسات باختلاف أنواعها في متابعة نشاطاتها أو تطويرها أو من أجل إنشائها والذي يكون عن طريق قرض من أجل تحقيق أكبر عائد بأقل خطر.

المطلب الأول: مفهوم مشروع استثماري وأهميته

أولا: مفهوم مشروع استثماري

لقد تعددت المفاهيم فيما يتعلق بدراسة المشروع الاستثماري كما أن هذا الأخير يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الصعب التنبؤ بسلوكها وهذا يستلزم دراسة أنواع المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى ذلك يتمتع المشروع الاستثماري بجملة من العناصر سوف يتم التطرق لها من خلال عرض هذا المطلب.

اصطلاحا: أما الاستثمار يطلق عليه (Investments)فيقصد به استخدام الأموال في الانتاج إما مباشرة بشراء المكائن والآلات والمواد الأولية وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الاسهم والسندات.

ويقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض راس مال القديم.

أما لفظ الاستثمار في الفكر الاداري والمحاسبي فيقصد به توظيف الاموال في اصول متنوعة (أصول متداولة، أصول ثابتة، أصول أخرى)[1]

يعرف بأنه نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة وعبارة عن كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل على تأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها إلى إنتاج سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة محددة.[2]

[1] قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر وتوزيع، عمان، اردن، الطبعة الاولى، 2009،ص 29

[2] رشدي صالح عبدالفتاح صالح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B. O. T)، بيروت، لبنان، 2006،ص369

يعرف الكاتب Daniel Sopel الاستثمار بأنه التخلي عن مبلغ حاضر وأكيد على امل الحصول على عوائد.
يقودنا هذا التعريف[1] إلى إبراز جانبين:

- التحكيم بين الحاضر والمستقبل " عامل الزمن "
- رهان مرتبط بحالة عدم التأكد " عامل المخاطرة "

من جهة أخرى تعني كلمة الاستثمار تحويل الموارد المتاحة إلى سلع مادية وأصول إنتاجية تكمن المؤسسة من أداء نشاطها وتحقيق إرادات وأرباح مستقبلية.

و منه فإن مشروع الاستثماري هو نشاط يتضمن توجيه الموارد المالية والمادية والبشرية الى فكرة او مشروع يهدف الى تشبيع حاجيات لتحقيق ارباح مستدامة على المدى الطويل يتضمن مشروع الاستثمار عملية تخطيط وتنظيم وتنفيذ الانشطة والمبادرات التجارية بهدف تحقيق عوائد مالية مربحة.[2]

ثانيا: أهمية المشروع الاستثماري: تلعب الاستثمارات دورا هاما في تحقيق أهداف المؤسسات و البنوك التجارية حيث يعتبر العامل الرئيسي لاستمرار و بقاء البنوك و المؤسسات التجارية و تكمن أهميته في:

- تحديث الانتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة دخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين
- توفير الخدمات للمواطنين المستثمرين
- توفير فرص العمل والتقليل نسبه البطالة
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة
- الاستثمار يزيد في تنويع الإنتاجية ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية
- الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الاجل الطويل فقد ساهمت استثمارات بنسب مرتفعة في الدول المتقدمة.[3]

المطلب الثاني: أنواع و أهداف مشاريع الاستثمارية

أولا: أنواع مشاريع الاستثمارية هناك عدة معايير لتقسيم المشاريع الاستثمارية، إلا أن أهمها يمكن تلخيصه فيمايلي:

أ. **من حيث الملكية:** تنقسم المشروعات الاستثمارية وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي:

- **مشروعات خاصة:** أي يمتلكها القطاع الخاص أو أفراد من المجتمع وبالتالي تعود الخسارة أو الأرباح على مالكيها من الأفراد.
- **المشروعات العامة:** أي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي النفع منها على جميع أفراد المجتمع، إذا تمخض عنها نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشروعات العامة بالحسارة.

[1] جمال الدين برقوق والاخرون، ادارة الاستثمار، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، طبعة الاولى، عمان، اردن، 2006،ص 16
[2] جمال الدين برقوق، الآخرون "إدارة الإستثمار دار المكتبة العامة للنشر وتوزيع الطبعة الأولى عمان الأردن 2016 ص 20
[3] مجدي محمد شهاب، الاقتصاد البنكي، الدار الجامعية، لبنان، 1999،ص255

- **مشروعات مختلطة:** أي تعود ملكيتها للدولة والأفراد على أساس المشاركة، وتأتي أهمية هذا التقسيم في دراسة المشروعات نظرا لأن المشروعات الفردية والتي تعود ملكيتها للأفراد، يكون هدفها الأول تحقيق الأرباح الهدف المالي لاستثماراتهم.

ب. حسب الآجال:

- **الاستثمار طويل الأجل (الاستثمار الثابت):** و هو يتمثل في الاستثمارات طويلة الأجل، أي الك الاستثمارات التي يزيد عن سنة، و يتمثل هذا النوع من الاستثمار افي الإنشاءات الجديدة، و المعدات و الآلات الجديدة أي خطوط الإنتاج و الهياكل الأساسية في عمليات الإنتاج التي تستخدم لفترات زمنية طويلة. **يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي.**
- **الاستثمار قصير الأجل (الاستثمار المتداول):**وهو يتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل، أي تلك الاستثمارات التي لا يتجاوز أجلها سنة، و يتمثل هذا النوع من الاستثمار في الغير في المخزون سواء أكان في صورة مواد أولية أو منتجات وسيطة أو نهائية، و هذا النوع من الاستثمار ضروري لاستمرار العملية الإنتاجية، **تأخذ شكل أذونات الخزينة و الفبأولات البنكية أو بشكل شهادات الإيداع و يطلق عليه الاستثمار النقدي.**[1]

ت. حسب معيار الأهداف: يأخذ ثلاثة أشكال:

- **المشاريع الإحلالية:** وهي المشاريع التي تقام بدلا من مشاريع مثلا مشروع بناء سكنات يؤدي إلى رفض مشروع بناء مصنع له أثار سلبية على هذه المنطقة السكنية.
- **المشاريع التوسعية:** هي المشاريع التي تقام بغرض التوسع في مشروعات قديمة.
- **المشاريع الاستراتيجية:** هي المشاريع ذات أهمية كبير للمجتمع ككل على المدى الطويل، وتتمثل في المشاريع ذات أهمية استراتيجية للدولة مثل: الكهرباء أو المياه.[2]

ثانيا: أهداف مشاريع الاستثمارية

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بالاستثمار، فقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بتا الدولة (مثلا إنشاء جامعة أو مستشفى عام.....الخ)، و قد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة.

و يمكن القول أن أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار ركزت على الاستثمار الذي يهدف إلى تحقيق عائد مقبول يرافقه مستوى معين من المخاطر.

و تتلخص أهم أهداف المستثمرين من الاستثمار بمايلي:

1- تحقيق عائد مرضي، يساعد المستثمر على الاستمرار في مشروعه الاستثماري.

---

[1] جمال الدين برقوق، مرجع سابق، ص 26

. محمد أحمد السريتي،تخطيط المشروعات الاستثمارية و دراسات الجدوى مؤسسة رؤيا الاسكندرية 2009 ص 24

[2] ساني عائشة احلام، اهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمار دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قصر الشلالة 547،مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018،2019،صـــ 39

2- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية، أي المحافظة على رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، وحتى تتم المحافظة على قيمة رأس المال لابد من اختيار البديل الاستثماري من بين عدة بدائل مقترحة، بحيث يتم اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أكبر عائد وأقل درجة من المخاطر، كما يمكن للمستثمر أن يحافظ على أصوله الاستثمارية من خلال تنويع الاستثمارات (تكويم محفظة استثمارية)

3- العمل باستمرار على زيادة العائد المحقق من الاستثمار وتنميته.

4- توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات عمليات النشاط وكذلك العملية الانتاجية للمشروع الاستثماري.

قد تكون هذه الأهداف من أجل الصالح العام (كالمشاريع العامة التي تقوم بتا الدولة)، أو من أجل تحقيق العائد أو الربح كالمشاريع الخاصة.[1]

المطلب الثالث: مراحل وخصائص المشروع الاستثماري:

أولا: المراحل:

يمر المشروع الاستثماري بمراحل مختلفة نذكر منها:

1- مرحلة البحث والإعداد

تتضمن صياغة الأفكار الأولية عن المشاريع وأهدافها والامكانيات المتاحة بهدف المفاضلة بينها واختيار البديل الافضل ويشترط في هذه المرحلة ان تكون الافكار التي تمت بلورتها حول المشاريع قابله للتنفيذ من حيث المبدأ مع استبعاد المشاريع او الافكار الغير قابله للتنفيذ.[2]

2- مرحلة تقييم المشروع قبل تنفيذه

بعد اختيار فكرة المشروع يتم التقييم المالي والتجاري والتقييم الاقتصادي والتقييم الاجتماعي للمشروع قبل تنفيذه ويقوم بتقويم المشروع قبل تنفيذ قبل تنفيذه الجهات الممولة للمشروع سواء كانت الجهة المحلية او الأجنبية المقدمة للقروض وتعتمد تلك الجهات في اجراء دراسة تقييم المشروع على الدراسة المقدمة من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذه وأحيانا تقوم الجهات الممولة بمساعده الجهات المسؤولة عن تنفيذ المشروع في اعداد دراسات الجدوى.[3]

3- مرحلة التنفيذ

يتم فيها وضع خطة المشروع المتكاملة وعمل جدولة لأنشطة المشروع وعمل الموازنة التقديرية، والقيام بالرقابة على المشروع للتأكد من أنه يسير نحو تحقيق الأهداف كما خطط له.[4]

---

[1] قاسم نايف علوان، مرجع السابق ذكره، ص ص 35 36

[2] موفق عدنان عبد الجبار الحميري، اساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحية، وراق للنشر و التوزيع ، الأردن 2010 ص 223

[3] صحراوي سامية، بوني وافية، زمور سمراء دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية و التمية الريفية دراسة حالة BADR وكالة 459، الأخضرية ،شهادة اليسانس ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير العقيد آكلي محند أو الحاجى-البويرة الجزائر 2012/2011 ص 41

[4] حرودي ساسية، تواتي وافية ، زمور سمراء ، مرجع سبق ذكره ص 41

4- مرحلة الإنهاء والتقييم

في هذه المرحلة يتم عمل تدقيق على أنشطه المشروع الذي تم إكماله حسب المواصفات المطلوبة ثم القيام بتدريب المستخدمين على استخدام مخرجات المشروع من ثم اعداد تقارير نهائية وتسليم الوثائق المطلوبة.[1]

ثانيا: خصائص المشروع الاستثماري:

يمكن تلخيص خصائص المشروع الاستثماري في النقاط التالية:

- سعي المشروع الاستثماري الى تحقيق اغراض محددة ومرتبطة بمصالح وأطراف ذات الصلة
- حاجه المشروع الاستثماري الى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي
- قدره المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية عالية[2]
- يعتمد المشروع في تحقيقه في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد للمزيج من الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والمالية.
- يتوقف نجاح المشروع بدرجة كبيرة في ممارسة أعماله وفي تحقيق أهدافه على مراعاة مدخل النظم في قيامه بالأنشطة المتداخلة والمرتبطة بمجال التسويق والإنتاج والأفراد والشراء والتخزين والتمويل.
- تتأثر فعالية ممارسات وأداء المشروع بدرجة كبيرة بكل من الاعتبارات والخصائص الداخلية للمشروع وكذلك بالمتغيرات والاتجاهات الخارجية من مناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي وغيرهم من المكونات البيئية الخارجية للمشروع[3].

المطلب الرابع: معايير تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية

تقييم مشروع الاستثمار هو عملية تحليلية تهدف إلى تقييم جدوى وفعالية المشروع من الناحية المالية والاقتصادية، يتم تنفيذ هذا التقييم للتأكد من أن الاستثمار في المشروع يكون مربحا ومناسبا للمستثمرين.

طرق تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية:

أولا: معايير فترة الاسترداد:

تعتبر فترة الاسترداد من أبسط طرق تقييم المشاريع الاستثمارية وأكثرها شيوعا وتعرف على أنها: الفترة الزمنية التي من خلالها يمكن للمشروع أن يسترد المبلغ الذي استثمره، وتقوم هذه الطريقة على افتراض أم المشروع الذي يغطي تدفقاته النقدية الداخلة الانفاق المبدئي بطريقة أسرع هو أفضل بكثير من الاستثمار الذي يستغرق وقتا طويلا لتغطية إنفاقه المبدئي[4]، ويمكن حسابها بإحدى الطريقتين:

---

[1] موسى أحمد خير الدين ، إدارة المشاريع المعاصرة منهج متكامل في دراسة إدرة المشاريع، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى 2012 ص 34

[2] مصطفى محمود أبو بكر، معالي فهمي حيدر، *دليل اعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار*، دار الجامعة الاسكندرية 2000 ص 37

[3] محمد عبد الفتاح العشماوي، *دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية* ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر 2007 ص 30

[4] مرجع سابق" محمد عبد الفتاح العشماوي " ص ص 172،170

الطريقة الأولى: في حالة ما إذا كان الاستثمار يدر تدفقات نقدية منظمة (متساوية)

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الإنفاق المبدئي}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي الصافي}}$$

الطريقة الثانية: في حالة ما إذا كان الاستثمار يدر تدفقات نقدية غير منتظمة هنا يتم تحديد فترة الاسترداد بطريقة تجميعية (تراكمية)على أساس أن التدفق النقدي يجمع سنويا حتى يتم استرداد الانفاق المبدئي، ونفرق بين احتمالين أولهما وقوع فترة الاسترداد في نهاية السنة، و ثانيهما وقوع فترة الاسترداد بين سنتين في هذه الحالة تحسب كمايلي:

$$\text{فترة الاسترداد} = \text{عدد السنوات قبل عام الاسترداد الكامل} + \frac{\text{التكلفة غير المستردة في بداية عام الاسترداد}}{\text{التدفقات النقدية قبل عام استكمال الاسترداد}}$$

و يحدد عادة حد أقصى لفترة الاسترداد يسمى فترة القطع أو فترة الاسترداد المقبولة، و توقف قبول المشروع أو رفضه على نتيجة المقارنة بينها و بين فترة الاسترداد المحسوبة فإذا كانت هذه الأخيرة أقل من فترة القطع يقبل المشروع و إذا كانت العكس يرفض المشروع.

كذلك يمكن حساب فترة الاسترداد من خلال العلاقة التالية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{قيمة الاستثمار الأصلي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية الثابتة}}$$

ثانيا: طريقة صافي القيمة الحالية

تعتبر هذه الطريقة احدى الطرق الهامة التي يعتمد عليها البنك في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية محل الدراسة، وتقوم هذه الطريقة على فكرة بسيطة مؤداها أن قيمة العملة في الوقت الحاضر تكون أكبر من قيمتها في المستقبل.

و يمكن تعريف القيمة الحالية الصافية بأنها الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية المحققة خلال عمر الاستثمار و بين التكلفة الأولية لهذا الاستثمار، و أما القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية فيمكن حسابها بواسطة معدل الاستحداث الذي يتمثل من وجهة نظر البنك في معدل الفائدة.[1]

و يمكن حساب القيمة الحالية الصافية(van) لاستثمار عمره (n)من السنوات، و قيمته المتبقية في نهاية السنة الأخيرة معدومة فرضا.

$$VAN = \frac{S1}{(1+i)} + \frac{S2}{(1+i)}2 + \cdots + \frac{Sn}{(1+i)}n - I_0$$

[1] بالعربي مُحَّد امين، القروض المصرفية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2012،2011،ص 40

حيث:

n: عدد السنوات

I0: الاستثمار المبدئي (الأولي)

S : التدفقات النقدية الصافية .

I: معدل الفائدة.

و تستعمل الصيغة السابقة في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية الصافية، أما في حالة تساوي التدفقات خلال سنوات عمر المشروع، فإن القيمة الحالية الصافية يمكن كتابتها كمايلي:

$$VAN = \frac{S}{i}\left[1 - \frac{1}{(1+i)}n\right] - I_0$$

فبعد حساب صافي القيمة الحالية فإن معيار القبول و الرفض مع بقاء الظروف الأخرى ثابتة يتم كمايلي:

إذا كان VANاكبر الصفر، فإن الاقتراح يعتبر في حكم القبول المبدئي.

إذا كانت .....اصغر الصفر ، فإن الاقتراح يعتبر في حكم المرفوض .

ثالثا: مؤشر الربحية:

يهدف هذا المؤشر إلى قياس الربحية المحققة لكل دينار واحد من رأس المال المستمر، فاذا كان المؤشر أكبرمن الواحد الصحيح اعتبر المشروع مربحا و العكس صحيح، وهو من الناحية التطبيقية عبارة عن نسبة صافي القيمة الحالية إلى تكلفة الانفاق الاولية مضافا اليها الواحد الصحيح[1] و يعبر عنها بالصيغة التالية:

$$IP = 1 + VAN/I_0$$

المبحث الثالث: لمحة عن القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصادية بلدان العالم فالأمه التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي هي أمة جديرة بالاحترام لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات شعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي يمكن القول أنه مهما كانت خلفية الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الاخرى.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

تعتبر الفلاحة من الأنشطة القيمة التي مارسها الإنسان ولا زال يحافظ على ممارستها فتطور طرقها ووسائلها بتطور حياة الشعوب نظر لأهميتها ووزنها في اقتصاد الدول.

أولا: تعريف والخصائص من اهم التعاريف الفلاحة نجد الاتي في بعض المعاجم اللغوية القديمة:

[1] نجمة بوفيلسي، شهيرة عثمان، المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادراية جامعة سكيكدة يومي 29/28 جانفي 2009

- الفلاح بمعنى يفلح الأرض أي يشقها أو يقصد صناعة من الفروع الطبيعيات وفي النظر في النبات من حيث تنميته ونشوئه بالسقي والعلاج وتعوده بمثل ذلك وأيضا في العلم تعرف منه كيفية تدبير النبات من بدء تكوينه إلى تمام نشوئه وهذا التطبيق إنما هو إصلاح الارض بالماء وحمايتها بالسماد و الموارد العضوية و غيرها.[1]
- كلمة زراعة مشتقة من كلمتين Agree أي الحقل أو التربة و كلمة Culture أي العناية أو الرعاية و على ذلك فإن الزراعة هي العناية بالأرض، هذا هو المفهوم الضيق أما الزراعة في الوقت الحالي و بمفهومها الواسع فقد أصبحت غير قاصرة عن هذه العملية بل تعدد إلى أمور أخرى نتيجة التنوع و تعدد نشاط المزارع فأصبح المزارق يقوم بالإضافة إلى عمله الأصلي بأعمال أخرى أهمها:

1- **رعاية الحيوان و تربيته** و هي من أهم فروع الزراعة و تزدهر حيث تتوفر الأراضي الرخيصة حيث يتوفر رأس المال و المعرفة الفنية.

2- **العناية بالأشجار** و هي من الزراعات المتخصصة و تتطلب خبرة فنية و رأس مال و تعود على القائمين بتا بعائد مرتفع

3- **العناية بالغابات** و هي عملية هامة في العديد من البيئات

- كما تعرف الفلاحة على أنها علم و فن صناعة انتاج المحاصيل النباتية و الحيوانية النافعة للإنسان .

علم: لأنها تعتمد و تقوم على إجراءات و قواعد معينة.

فن: لأنها قائمة بشكل أساسي عن مهارات الفلاح وقدرته على الابداع والابتكار في هذا المجال. [2]

و من التعاريف السابقة نخلص إلى أن القطاع الفلاحي هو مجموعة من الأنشطة و المساعدات الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية و السياسية المتداخلة بينها، و التي من ورائها ينبغي تحقيق تلبية و استدامة مختلف حاجات الأفراد.

خصائص القطاع الفلاحي:

- **المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف و الحضر:**

تستأثر المدن و المراكز الحضرية بالنصيب الأوفر من المشاريع التنموية في مختلف البلدان و خاصة في الدول المتخلفة و النامية و قد نتج عن ذلك تباين واضح بيم مستويات التنمية في المدن و الأرياف و مما لاشك فيه هو عند توجيه نصيب وافر من التنمية للمناطق الريفية بدواعي تحقيق الأمن الغذائي القومي، سوف يسهم ذلك في تعزيز التوازن التنموي بين كل من الحضر و الريف و عليه فإن سبب خلق هذا التوازن يرجع بالدرجة الأولى للفلاحة.[3]

---

[1] مناعي حمزة عبد الرحمن، سامي ابتسام "مساهمة القطاع الفلاحي في تنوع الاقتصادي في الجزائر" مذكرة مقدمة لنيل شهادة،الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر 2022، ص 06

[2] بوعزيون ربيع " أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر" الملتقى الدولي الرابع : القطاع الفلاحي كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" جامعة بومرداس الجزائر 24-25-ماي 2017

[3] لخميسي الواعر دور السياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورا كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية الجزائر2019ص13

- **تنمية الشعور الوطني:**

للفلاحة دورا بارزا في استقرار الانسان واتخاذه للمواطن وترك على التنقل الدائم الى حيث توفير الموارد الغذائية والمائية وبعد الفلاحة ظهرت المماليك والحضارات المستقرة ومن هنا نشا الارتباط الوثيق بين الارض والانسان بحيث باتت الارض مقدسه ويتجلى ايضا هذا الشعور من خلال مختلف الشعوب المضطهدة التي ضحت بأنفسها من اجل الارض وبالتالي نمو الشعور بالوحدة الوطنية[1].

- **التخصيص المكاني:**

يحتاج النبات والحيوان باعتبارها كائنات حيه إلى بيئة طبيعية محدده سواء من حيث التربة الملائمة والمياه او من حيث عوامل المناخ لذا يصبح الانتاج الزراعي غير ممكن الا في مناطق معينه وفي حاله كانت مناطق انتاج بعيده عن مناطق الاستهلاك احتاج الامر الى خدمات اضافيه مثل النقل والتخزين وغيرها مما يطيل قنوات التسويق ويزيد من تكاليف وصول المنتجات الى المستهلكين[2]

- **ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية:**

تتميز الموارد الاقتصادية بثبات على مستوى القطاع الواحد وهذه الخاصية تعني ان الغرض من هذه الموارد محدد او شبه ثابت في نشاط محدد مما يؤدي بشكل او باخر الى ما الى ما يستخدم منها لا يعد جدوى الا في هذا القطاع ما لم يحدث هذا الاستخدام تغييرا كثيرا في العملية الإنتاجية.

- **توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي:**

يعمل القطاع الفلاحي على توفير مختلف المدخلات لقطاع الصناعي وخاصه في الدول النامية التي تفتق لرؤوس الاموال والتكنولوجيا وغيرها من التطورات التي تعرف بها الدول المتقدمة وحتى يتمكن القطاع الصناعي في الدول النامية من مواجهه هذه المنافسة لابد لهم استغلال هذه الميزة المتاحة من قبل القطاع الفلاحي لتوفره على المواد الأولية وايدي عامله بأقل تكلفه ويعد قطاع الصناعات التحويلية اكثر احتياجا للمواد الفلاحية بالإضافة الى كونه اهم ركائز تصنيع في الدول النامية[3]

- **تحسين وضع ميزان المدفوعات:**

وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة الى بعض المواد كالفواكه والخضر والحمضيات كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة الى المواد الأساسية الاخرى بالتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع ويمكن ايضا

[1] رامي تقي الدين عجابي ايوب دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة الجزائر2023ص60

[2] جودي آمنة، بودور نوال دور القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةَ علوم التسيير جامعة قالمة الجزائر2016ص46

[3] مريم مرابطي سلمى بتيحي تفعيل دور القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة البطالة مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر2017ص45

من خلال هذه الاليه العمل على تغطيه الواردات الأخرى سواء الفلاحية أو الصناعية أو الخدمات بالفائض الذي ينتج عن وضعية ميزان المدفوعات

- **تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة:** الزراعة أكثر عرضة من غيرها من الفعاليات الاقتصادية الاخرى بمخاطر الناجمة عن الجفاف والامطار والبرد الشديد والفيضانات والحشرات والأوبئة والامراض النباتية والحيوانية بينما نجد ان الصناعات يمكنها لدرجه كبيره من حمايه نفسها من التقلبات الجوية بالإضافة الى عدم تعرضها للأوبئة والامراض التي تتعرض له الزراعة[1]

- **الموسمية:** بسبب خضوع الانتاج الزراعي لعوامل المناخ فانه يتعذر انتاج منتوجات الزراعية النباتية بشكل منتظم ومستمر ويترتب على ذلك تواصل المنتوجات الزراعية في فتره او فترات معينه في السنه دون غيرها مما يتسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الانتاج، في عرضها خارج هذه الفترة

ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي

لقد تعاظم وتطور الاهتمام بالقطاع الزراعي حيث عمدت أغلب الدول لتفعيله من خلال تخصيص مبالغ ضخمة لدعمه، لما له من أهمية و دور فعال

1- توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:

يساهم القطاع الزراعي في العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات و الفاكهة و المنتجات الحيوانية كالحوم بأنواعها و الألبان و مشتقاتها

2- توفير الموارد المالية:

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لدخل العديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع، سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية و الأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي أو الحيواني.....الخ أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل الغير مباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق و بيع المنتجات الزراعية مثلا، مما يعني أن القطاع الزراعي هو السوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل بها هؤلاء.[2]

3- توفير الموارد الخام للقطاع الصناعي: يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام، والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في هذا القطاع.

ثالثا: مقومات القطاع الفلاحي

الأراضي الزراعية: المقصود بها الهبات التي منحها الله تعالى للإنسان في الطبيعة واوجدها له لتمكينه بتلبيه حاجاته ورغباته حيث تقدر المساحة الكلية للجزائر ب 238174.100 ألف هكتار وهي تحتوي على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية، حيث تعتبر هذه الأخيرة عامله رئيسيه يؤثر على إمكانيه الزراعة في البلد خاصه وانها تشكل اكبر فضاء

[1] غويلة صبرينة، شيهب وداد فعالية تمويل المبني على مشاركة في تنمية القطاع الزراعي مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قالمة الجزائر2012ص13

[2] مريم مرابطي سلمى بتيحي تفعيل دور القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة البطالة مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر2017ص45

متوسط زراعي، هذا إضافة لمحافظات الصحراوية التي تعد اراضيها من الأراضي الممتازة والخالية من الجليد (محمية من الجليد طبيعيا)،مما يسمح بالنمو البيولوجي للنبات طوال السنة وهذا يوفر أحسن نوعية لمنتجات الفلاحية .يتمثل إجمالي المساحة الزراعية المستغلة في القطاع الفلاحي الجزائري في الأراضي الزراعية المستغلة فعلا (الأراضي الزراعية المستديمة والأراضي الزراعية الموسمية مضافا إليها الاراضي المستريحة)، بالإضافة إلى المراعي والغابات والاراضي الفلاحية الغير منتجة[1]

الثروة الحيوانية: قدر مجموع الانتاج الحيواني ب 2028342 لسنة 2012،وبلغت عدد رؤوس الماشية سنة 2011ب304540 رأس سنة 2011،تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الانتاج النباتي وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما لها من أهميه في توفير احتياجات الغذائية اذ تعتبر عنصرا اساسيا لنمو جسم الانسان وتزويده بالطاقة اللازمة كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله اهميه اقتصاديه باعتباره مجال من مجالات الاستثمار حيث يتميز بناء من الاستقرار في الايرادات على خلاف الانتاج النباتي ولهذا هناك اهتمام كبير بتربيه الحيوانات وتطوير هذه من اهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحدائق وتزويدها بالمستلزمات الضرورية[2]

الموارد البشرية: يشمل العمل الفلاحي كل جهد انساني سواء كان مجهود عضلي او ذهني او اي نوع من العمل يستخدم في اتجاه السلاح الفلاحية ومن الملاحظ سواء في الدول النامية أو المتقدمة انه بالرغم من تزايد القوى العاملة الا ان حجم العمالة في القطاع الفلاحي تتناقص مما يؤثر على انتاج الغذاء (النباتي او الحيوان) كما لاحظ في معظم دول العالم ان الوزن النسبي لاستخدام القوى العاملة قد تغير وعلى الدوام في غير صالح قطاع الفلاحة وان الاشخاص باعثين عن عمل تجدهم دائما يفضلون العمل في غير قطاع الفلاحة[3]

الثروة النباتية: يشكل الانتاج النباتي المقياس الاساسي والجزء الكبير لمعرفه مدى مساهمه القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف الى زياده حجم الانتاج النباتي وترقيته اهم المحاصيل التي تركز عليها نجد انتاج الحبوب حيث يحتل الصدارة ويظهر ذلك من خلال المساحة المخصصة لزراعه الحبوب والتي قدرت ب 3389774هكتار سنة 2012 حسب احصائيات منظمه الامم المتحدة للأغذية والزراعة FAO لهي انتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الاخرى بعدما تأتي الزراعة الصناعية والكروم واخيرا البقول الجافه

الموارد المائية: تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات الفلاحة وذلك بحكم محدوديتهم من ناحية وانخفاض كفاءه استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية بالإضافة الى الضغوطات الكبيرة على استخدامها [4]والمتمثلة في:

- ارتفاع معدلات نمو السكان

---

[1] فاتح أحمية، وليد لباد مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل الجزائر2020ص43

[2] زلاطو نعيمة المقومات التنموية للقطاعالفلاحي الجزائري للوصول الى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدوليالمركز الجامعي بتسمسيلت المجلد02العدد03، الجزائر2019ص41

[3] قدور فلاق حمزة، العرجاني مُحَمَّد دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية مذكرة نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بونعامة الجزائر 2019ص15

[4] نور الهدى قجاجة، هاجر بوجاهم، الاهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر2015ص63

- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وزيادة التصحر وتظاهر الموارد البيئية المختلفة
- التطور الحضاري الهائل وغير مسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبيه سكان العالم
- الأنماط الفلاحية الإنتاجية الغير مستدامه التي أدت وتؤدي الى استنزاف الموارد المائية خاصه غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية
- عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصوره فعاله في كافة المجالات الفلاحية

إن هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول خاصه النامية منها ذرات رفع كفاءه استعمالها بشكل عام وفي تنميه القطاع الفلاحي بشكل خاص من خلال العمل على:

- تحسين كفاءه البنية التحتية لأنظمه الراي ورفع كفاءه الري الحقلية باتباع النظم الحديثة في الري (التقطير، الرش المحوري...الخ)
- اتباع طرق انتاجيه المحصول (الكمية المنتجة في المساحة) والتي تقتصد مياه الري وتخفف التكاليف
- تنميه الموارد المائية عن طريق بناء السدود وانشاء الحواجز المائية وحفر الابار ووضع سياسة شامله ومستدامه لتسيير هذه الموارد الهامة في حياه الانسان والحيوان والنبات
- توسيع وتطوير شبكات واساليب اخذت المائية والاهتمام بثروات المائية[1]

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في الجزائر

أولا: مراحل السياسة الفلاحية في الجزائر

1- قبل التحول نحو اتصاد السوق 1962-1980

- لقد كان التوقف أكثر عند السياسات الفلاحية في الجزائر قبل التحول نحو اقتصاد السوق، التسيير الذاتي والثورة الزراعية أما مرحلة الثمانينات فقد تميزت سياستها بنوع من التردد وعدم اليقين في حين أولت الفلاحة اهتماما متزايدا للفلاحة من منتصف التسعينات وفتحت أبواب الاستثمار الزراعي أمام القطاع الفلاحي

1-1 التسيير الذاتي

أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي:

المرحلة الأولى: تمتد من 1962 الى 1968 تعتبر بمثابة مرحلة النشأة حيث تم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومدخلات التسيير الذاتي

المرحلة الثانية تمتد من 1967إلى 1975 في هذه المرحلة تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة، تم إنشاء تعاونيات، وكذلك الديوان الوطني لعتاد الفلاحي بفروعه هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيم فعال دون إيلاء عناية بتوفيق الشروط تحقيق استقلالية تسيير فعالة.

[1] عياش خديجة، الامن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر مجلة السياسة العالمية المجلد05العدد3 جامعةبومرداس الجزائر السنة2021ص616

المرحلة الثالثة: جاءت كنتيجة منطقية لنتائج الهزيلة من اجراءات السابقة بالرغم من كل تلك الإجراءات والمحاولة التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل فإنه من الناحية العملية كان فاشلا لهذا فقد اتضح أن تطوير القطاع الفلاحي لم يأتي إلا بتطبيق سياسة فلاحية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييرا جذريا وهذا ما كان تهدف إليه السياسة الفلاحية الجديدة المتمثلة في الثورة الزراعية.[1]

1-2 الثورة الزراعية

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 07/14/ 1971 وشرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972 وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي "**الارض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها** "وبموجب هذا القانون تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء كانت الأراضي تابعة لملكية الدولة أو البلديات، ونشير أنه بلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار منها تعاونية زراعية بلغت نحو 7000 تعاونيه تقريبا.[2]

2- الإصلاحات الزراعية و إعادة الهيكلة1981-1990

نتج عن الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة ما يلي:

أ- تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS):

وذلك بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها، ومن ثم التحكم بمواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بأنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب 3.830.000 هكتار وهي وحدات منبثقه عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونية الثورة الزراعية.

ب- إعادة تنظيم القطاع الكبير ذاتيا:

حيث أنه لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بهيئة تضمن حسن تسيره وتشرف على عملية الانتاج وتوزيع المنتجات وتنظيم استخدام الآلات الفلاحية، وتوفير ما ينقص منها ولذلك فقد تم انشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات التنمية الفلاحية (SDA)يشكل القطاع فيها من 30 إلى 40 مزرعة اشتراكيه اما مؤسسات دعم فإنها أصبحت تتكون حسب من:

- ✓ الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية
- ✓ الدواوين الجهوية لتربيه الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط
- ✓ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي[3](ONAMA)

---

[1] نور الهدى قجاجة، هاجر بوجاهم، الاهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر2015ص63

2بيدة سعدية السياسة العامة الفلاحية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة الجزائر2015ص39

3دكتورة حاوشين ابتسام السياسات الزراعية في الجزائر ومامدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد السادس جامعة بليدة الجزائر ص104

3- مرحلة السياسة فلاحية ضمن إصلاحات الحديثة 2000-2019

انتهجت الجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة حزمة من السياسات التنموية لتأهيل قطاعها الفلاحي و تطويره بهدف رفع معدل مساهمته في النمو و التنمية الاقتصادية و تحسين الأمن الغذائي، حيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية و هي كالآتي:

البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)

البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

المخطط الخماسي (2015-2019)[1]

ثانيا: البرامج والمخططات الفلاحية في الجزائر

نتيجة لفشل السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر بداية من الاستقلال 1962 والى غاية 1999" وعجزها عن القضاء على التبعية الغذائية للخارج، وامام عودة الامن والاستقرار للجزائر وزيادة عائدات النفط خلال هذه المرحلة، عمدت الجزائر الى تبني مرامج ومخططات للنهوض بالقطاع الفلاحي.

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

1-1 تعريف

هو عبارة عن آليه خاصة الى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال محافظة والحماية والاستعمال العقلاني لموارد الطبيعية كذلك عن طريق استصلاح الأراضي واستغلال الافضل للقدرات الموجودة[2]

كما يعرف على أنه هو مشروع طموح يندرج ضمن سعي الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة كما يعتبر مستثمر الفلاحي عنصرا أساسيا والمزارع هو الرئيسي وبالتالي هو ينزع موضوع الملكية يعطي الاعتبار للمستثمرة والمستثمر.[3]

1-2 أهدافه

الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية

تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الانتاج الفلاحي

تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين

تحديد المبادرات الخاصة على مستوى التموين تصريف وتكييف الإنتاج

---

[1] فاتح حركات ، السياسات الزراعية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي ، مجلة العلوم الانسانية العدد8 الجزء 02 ص 438

[2] شويخي هناء اليات التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر مذكرة لنيل شهادك الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلَم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة الحزائر2013ص47

[3] لونيس حنان، المحاسبة الفلاحية في اطار تطبيق مشروع المخطط الَمحاسبي للقطاع الفلاحي في المؤسسة الفلاحية الجزائرية والتوجه نحو التطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم41 مذكرة لنيل شهادة الدكتوراكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر03 الجزائر2021 ص28

ترقيه وتشجيع الاستثمار الفلاحي

تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي

2- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي)2001-2004

برنامج الانعاش 2001 2004 قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج ثلاثي لتدعيم الانعاش حيث خصص لهذا البرنامج 525 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 6.9 مليار دولار تم استثمارها في النشاطات التي لها انعكاسات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعتبر هذا البرنامج كأداة موافقة لإصلاحات الهيكلية التي إلتزمت بها الدولة قصد انشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي حيث تميز بإنعاش مكثف لتنميه اقتصاديه [1]وتجسد ذلك في انجازات عديدة منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية التنمية المحلية والبشرية
- التشغيل والحماية الاجتماعية
- تنميه الموارد البشرية

2-2 أهدافه

- تنشيط الطلب الكلي
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة
- تهيئه وانجاز هياكل قاعديه تسمح بإعادة بحث النشاطات الاقتصادية وتغطيه الاحتياجات الضرورية للسكان
- تنميه الموارد البشريه

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الانعاش الاقتصادية تمثل معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة[2]

3- البرنامج التكميلي لدعم النمو ، المخطط الخماسي الأول 2001-2009

3-1 تعريفه

يعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجيهات الجزائر التي تم اقرارها ضمن مخطط الانعاش الاقتصادي وهدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المادي الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنه 2004 وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005 -2009[3]

1بن خليفة مريم، بايشي فاطمة انعكاسات برامج الانعاش الاقتصادي على التشغيل في الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر جامعة ادار الجزائر2017ص09

[2]دكتورة هدى بن محمّد عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001_2019مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس جانفي2020جامعة قسنطينة الجزائر ص40

3سالمة خلايفية، ليلى مغريس دور برامج الانعاش الاقتصادي في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2014 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصاديك والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر 2014ص94

3-2 أهدافه

❖ **تحديث وتوسيع الخدمات العامة** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها قصد تحسين الاطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملي لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني

❖ **تحسين مستوى معيشه الأفراد** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي

❖ **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع لدور الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي اذ كان تطويرها المتواصل يتجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية بواسطة ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا

❖ **رفع معدلات النمو الاقتصادية** يعتبر معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج تكميلي لدعم النمو وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر حيث أنها ناتجه لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية.[1]

4- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

4-1 تعريفه

لقد خصصت الجزائر في هذا البرنامج التنموي خمس سنوات 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو تخصيصه حتى الآن والذي يقدر بحوالي 286 مليار دولار اي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في برامج إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ضمن الإنعاش الاقتصادي 2004 وتواصلت في برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي دعم هو الاخر برامج خاصة أخرى.[2]

4-2 أهدافه

❖ القضاء على البطالة من خلال خلق ثلاث ملايين منصب عمل

❖ دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد البشرية مؤهلة وضرورية لتنمية الاقتصادية

❖ تحسين ظروف العيش في العالم الريفي

❖ ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظمة التعليم الوطنية و تعبئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و دعم تطوير البحث العلمي[3]

---

[1] معوش ايمان، بورحلة نسيمة واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بويرة الجزائر2015ص38

[2] دكتور مُحَمَّد صلاح، حريري عبد الغني، قرواط يونس، التقييم القطاع السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، عدد01، 2019 جامعة الجزائر ص؛176

3شرشاف ليلى، مرايم وفاء تقييم برامج دعم النمو الاقتصادي واثره على سياسة التشغيل في الجزائر2000-2015 مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تيارت الجزائر2017ص73

5- برنامج النمو الجديد 2015-2019

جاء المخطط الخماسي (2015-2019) كتكملة للبرامج السابقة ونظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج من اجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عدد من (اصلاحات، المبادرات) الرقمية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الاخضر، تشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد ثورات ومناصب الشغل ويجب أن تعمل هذه الاستراتيجية على مقاربة معتمدة على رهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.[1] ولتشجيع الخطة الخماسية التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015 2019 لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية، وخصص لهذا البرنامج خماسي ميزانيه قدر ب 22100 مليار دينار اي 180 دولار امريكي

ثالثا: المؤسسات

تتمثل مؤسسات التمويل الفلاحي في نوعين وهما:

1- المؤسسات التمي تمول الفلاح عينا:

هي عباره عن تعاونية متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق أهداف عملية التمويل كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور الأسمدة الخدمات ....الخ.

أيضا هذه القروض تكون في شكل الماشية، الأبقار ،عتاد فلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها من بين هذه المؤسسات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMAيعتبر شركه مدنية معتمدة بمرسوم لوزارة الاقتصاد مقرها في 24 شارع "فيكتور هيجو" بالجزائر العاصمة

2- المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا

من أهم المؤسسات التي مارست هذه المهمة في الجزائر:

1-2 البنك الوطني الجزائري BNA

من سنة 1962- 1982 تم انشاء البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 178 -66 المؤرخ في 13 جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في:

- بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966
- بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967
- مكتب معسكر للخصم[2]

[1] دوخ اسامة، مصاريعة خالد تقييم برامج النمو الاقتصادي في الجزائر خلال القترة 2001-2019 مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تيارت الجزائر2020ص91

[2] توفيق قسمية، تاثير السياسة الماليةعلى القطاع الفلاحي في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر2016ص66

وكان المطلوب من بنك بالإضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية تحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي)، بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي وبذلك مثل نقطه تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في اطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتسديد الإدارة السياسية التي بدأت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح.

وتتلخص أهدافه فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة الأجل و المتوسطة وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والاعتمادات المستندية.
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي في اطار تسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الانتاج الزراعي حتى 1982
- تمويل الجماعات المحلية
- تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية
- منح القروض للقطاع العام والخاص

2-2 الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA

يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أحد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذا الامر الذي انبثق من نجمه انشئ عام 1972 بالمرسوم رقم 72/04 المؤرخ في 1972/12/2 والذي انشئ على إنقاذ القرض الفلاحي خلال الحقبة الاستعمارية وكان نتيجة إدارة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها خلال نشاطاتهم إذا هو وسيلة اقتصاديه واجتماعية

وتختلف هذه القروض في فتره استردادها وتسبب فوائدها كما يلي:

- القروض قصيرة المدى تسمى قروض الموسم الفلاحي ومدتها أقل من سنة
- القروض المتوسطة الأجل وهي قروض تجهيزيه تتمثل في اقتناء عتاد تهيئة الأرض والآلات، وآلات السقي ومدتها من سنتين إلى خمس سنوات.

القروض طويلة الأجل هي قروض طويلة المدة تصل أحيانا إلى 25 سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الكبرى الضخمة مثل كاستصلاح الأراضي، حفر الآبار للسقي ذات السعة الواسعة.[1]

3-2 الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA

تم انشاء صندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ 1972 أعيد تأسيسه بموجب عقد توثيق بتاريخ 21 جويلية 1998 كشركه مدنية ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين واعتباريين.[2]

[1] بوعبدالله اسماعيل، عامر ناجي، دور قرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة برج بوعريريج الجزائر2020ص25

[2] حريتي عائشة نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية المجلد57، العدد، 05 السنة2020 جامعة الجزائر1 ص463

2-4 بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R 13-03-1982

في الحقيقة كان تأسيسه تابع لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري وكلف بتمويل هياكل والنشاطات الانتاج الزراعي وكل الأنشطة الممتدة والمتممة للزراعة، وكذلك صناعات المرتكزة على الزراعة وكذلك الحرف التقليدية وكل المهن الحرة والمنشئات الخاصة بالريف وهو بنك متخصص بتمويل قطاع الفلاحي إضافة إلى نشاطه كبنك تجاري.[1]

2-5 الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (FNRDA)

يدعم الصندوق النشاطات الفلاحية سواء كانت قبل المستثمرة الفلاحية (تحليل التربة، تهيئة الأراضي، الري..) أو خلالها أو بعدها (الصناعات الغذائية.) و التي تخص

- تنمية الإنتاج و المردودية الفلاحية و كذا تسويقه و تخزينه و تكييفه و حتى تصديره.
- تنمية الري الفلاحي.
- حماية و تنمية الثروات الوراثية، النباتية، الحيوانية.
- تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها.
- حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة.
- تدعيم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.... تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى المتوسط والقصير[2]

المطلب الثالث: ماهية القروض الفلاحية

أولا: تعريف و أهمية القروض الفلاحية

1- تعرف القروض الفلاحية على أنها مبالغ مالية مدفوعة من طرف مؤسسات مالية للفلاحين، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، لتمويل نشاطهم في فترة زمنية محددة، و ذلك بمعد فائدة محدد سابقا، و غالبا فإن القروض الفلاحية قصيرة أو متوسطة الأجل، و قليل منها مخصص للأجل الطويل، وقليل منه مخصص للأجل الطويل، باعتبار النشاط الفلاحي في غالبته موسميا.[3]

2- القروض الفلاحية هي نوع من القروض المصممة خصيصا لتلبية احتياجات المزارعين و العاملين في القطاع الزراعي، تعتبر القروض الفلاحية أداة مالية مهمة تساعد المزارعين على تمويل أنشطتهم الزراعية و توسيع عملياتهم و تطوير مزارعهم.

---

1 ياسمينة زرنوح، اشكالية التنمية المستخدمة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008،ص 191

[2] حوحو حسينة، حوحو سعاد، الية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الانسانية العدد 23 نوفمبر2011 جامعة بسكرة الجزائر325

[3] احمد علاش و زهيةقرامطية، القروض الفلاحية واشكالية عدم السداد حالة الجزائر، جامعة بليدة، ص 67

ثانيا: أنواع القروض الفلاحية

التصنيف بحسب استعمالاتها:

1-القروض العقارية: الغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني و الإنفاق على مشروعات الري و الصرف و استصلاح الأراضي و الإنفاق على البستنة و أية تحسينات أخرى في المزرعة، و تكزن هذه القروض طويلة الأجل.

2-القروض الإنتاجية: هي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الفلاحي.

3-قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية: هي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل و الإنفاق على الجمعية التعاونية و على المخزون السلعي و على الأبنية و المعدات و شراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

4-القروض الاستهلاكية: تستعمل على السلع و الخدمات و التي لت تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الفلاحي و إنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.[1]

التصنيف حسب الأغراض أو الأهداف

- قروض الزراعة المروية.
- قروض الثروات الحيوانية.
- قروض الملكية الزراعية.
- قروض الإسكان الريفي.
- قروض التسويق الزراعي.

التصنيف حسب الجهات المستفيدة

- قروض الأفراد.
- قروض التعاونيات.
- قروض الشركات.
- قروض القطاع العام.

التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للأرض

- القروض الإيجابية للأرض.
- القروض المحايدة.
- القروض السلبية.[2]

ثالثا: طبيعة و خصائص القروض الفلاحية

[1] العرابي مريمة وناسوا سارة، مرجع سابق، ص 14

[2] قيايدة احمد وبن جامعةعبد الوهاب، القروض المصرفية ودورها في التنمية الفلاحية دراسة حالة البنك البدر لولاية تيارت، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017،2018،ص ص 51،52

إن تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لقطاع الفلاحة يجب أن يراعي فيه خصائص تتلاءم مع طبيعة هذا القطاع، منها تلك الطبيعة المتغيرة في الإنتاج والدخل وحتى بالنسبة للأسعار، حيث أن طبيعة هذا القطاع متغيرة وغير ثابتة، كما لا يمكن تحديد الدخل بصفة دقيقة فالأسعار الفلاحية تتوقف على مسألة العرض والطلب.

- كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المستوى التكنولوجي الفلاحي وضرورة امتداد الائتمان إلى الملكية والحيازة كذلك وارتباطه بالسوق العالمية للتصدير.

و لا يمكن كذلك إغفال مسألة الطبيعة و الاجتماعية و الاقتصادية للفلاحين، بحيث أن هذه الأخيرة تعتبر عائقا أمام استفادتهم من القروض البنكية، لكنها لا تعد العائق الوحيد في تحقيق أهداف القطاع الفلاحي، بل تعد كذلك طبيعة السياسة التمويلية و أنواع القروض الممنوحة في هذا القطاع عائقا آخر فمثلا إذا كان البنك يفضل منح القروض النقدية قصيرة الأجل تحقيقا لسرعة دورة رأس المال، و لضمان السيولة و العائد الأسرع، فكذلك انعدام الوعي الائتماني لدى الفلاحين يعمق ظاهرة الاقتراض قصير الأجل بحيث يقبل الفلاحين على هذا النوع من القروض و يستعملونه في مشروعات طويلة الأجل و هو ما يؤدي إلى وصول آجال القرض قبل أن تحقق تلك المشروعات أي عائد بل و ربما قبل انتهاء من تلك المشروعات أو قد يستعمل القرض في غير أغراضه كبناء منازل و غيرها.

المطلب الرابع: آليات التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

أولا: تعريف التمويل الفلاحي: هو كيفية الحصول على راس مال لاستخدامه في القطاع الفلاحي فهو يبحث في الطرق والوسائل المستخدمة في تجميع رأس المال الذي يحتاجه الفلاحي و في الاستعمالات المثلى لراس المال في الإنتاج الفلاحي و عبارة رأس المال هنا لدلالة على القيمة النقدية لما تحويه الفلاحة أو القطاع الفلاحي من أرض و مباني و آلات و حيوانات. ويهتم التمويل الفلاحي أيضا بدراسة المؤسسة المالية التي بواسطتها يمكن جعل رأس المال والعمل وحتى الأرض متيسرة للفلاحة.ويعرف كذلك على أنه يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على استخدام أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة و الآلات الخاصة باستصلاح الأراضي و تهيئتها، تدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف القرض الفلاحي هو نوع من القروض المصممة خصيصا لتلبية احتياجات المزارعين و العاملين في القطاع الزراعي، تعتبر القروض الفلاحية أداة مالية مهمة تساعد المزارعين على تمويل أنشطتهم الزراعية و توسيع عملياتهم و تطوير مزارعهم.

ثانيا: آليات التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل البنكي الوسيلة المحركة للقطاع الفلاحي والذي يعمل على دعم ومساعده الفلاحين وتمويلهم بالأموال اللازمة خاصه فيما يتعلق بالقروض البنكية ووكالات وصناديق الدعم الوطنية.

[1] العرابي مريمة وناسوا سارة، انعكاسات التمويل الفلاحي على حوكمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ادرار (من منظور موظفي الوكالة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر، 2016،2017،ص12

1- حسب القروض الفلاحية

- **القرض الايجاري**

يعتبر القرض الايجاري من اهم الاساليب التمويلية المستحدثة خاصه مع تزايد الاهتمام بتجديد الآلات وتطويرها ويشمل القرض الايجابي للأجهزة الصغيرة وكذلك المعدات والآلات الضخمة.

- **قرض الرفيق**

قامت الدولة بإطلاق قرض رفيق بتاريخ 2008/7/24 لمساعده الفلاحين على حل مشاكلهم حيث يعتمد هذا القرض اساسا على توفير المواد الأولية التي يحتاجها الفلاح كبناء مستثمره فلاحيه او تهيئه الارض وشراء الأدوية .....الخ.[1]

- **التمويل الفلاحي عن طريق قرض التحدي**

يعتبر قرض التحدي موجه للاستثمارات المدعومة جزئيا يمنح من اجل خلق مستثمرات فلاحيه وحيوانيه القائمة على الأراضي الفلاحية غير مستغله التابعة للملكية الخاصة او الاملاك الخاصة بالدولة ومنه هذا القرض مخصص لجميع المشاريع الاستثمارية الموافقة عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لا سيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وقد يكون طويل او متوسط المدى[2]

3- عن طريق الوكالات و الصناديق

أنشأت الدولة عديد وكاله وصناديق الموجهة للشباب لبعث المشاريع في مختلف المجالات الخاصة في قطاع الفلاحي التي تراهن عليه الحكومة للخروج من تبعيه المحروقات أهمها:

2-1 التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتسهيل القرض المصغر ANGEM

انشئت الوكالة عن طريق الوكالة الوطنية الطرد الموسيقى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 41 المؤرخ في 22-01-2004 وباشرت نشاطها خلال شهر اكتوبر، ان الوكالة الوطنية لتسيير قرض مصغر منوط بها كما يدل اسمها على ذلك لتوفير قروض مصغرة هادفة لتطوير القدرات الفردية للأشخاص لغرض التكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة[3]

2-2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

هي عباره عن هيئه عموميه انشات في عام 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي 96 مكلفه بتشجيع ودعم والمرافقة على انشاء المؤسسة هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 19 سنه مطاط 35 والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات يضمن الجهاز عملية المرافقة التي ترافق عمليه خلق وتوسيع المؤسسة يعني الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار.[4]

---

[1] حنان علوي، دور البنوك التجارية في تمويل وتوجيه استثمارات القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر2020، ص ص 43 47

[2] صفية حميدة قمداني، العربي قويني، دور القروض الفلاحية في تمويل وتطويرالقطاع الفلاحي في الجزائر المجلد 05 العدد01 الجزائر2021 ص296

[3] احمد دوسهمين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26،العدد 01.2010، ص 210

[4] وسفي رشيد و بن حراة حياة، التحالف بين العلامات التجارية كإستراتجية لدخول الاسواق جديدة وأداة التموقع، مجلة الاقتصادية والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والاسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 2012.11،ص 192

ثالثا: شروط نجاح التمويل البنكي للقطاع الفلاحي:

من أجل أن تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ناجحة يجب أن يراعي الأسباب التالية:

- على البنوك أن يكون أهدافها منسجمة ومتجاوبة مع أهداف التنمية الاقتصادية بصورة عامه وأهداف التنمية الفلاحية بصوره خاصة
- تلتمس حاجيات المزارعين وتقدم لهم التمويل اللازم لمشاريعهم الفلاحية المختلفة بأقل تكلفه ممكنة
- تكون إجراءات منح القروض سهلة وواضحة ومرنة وتسعى لتحقيق خدمة المزارع والريف والمجتمع[1]
- تحديد قيمة القرض على أساس قواعد منظمة بحيث يجب فيها مراعاة احتياجات مختلف مناطق.
- القدرة على القيام وتنفيذ المهام بكفاءة خاصة بالنسبة للصغار المزارعين

وضع خطط خاصة لعملية الاقتراض من طرف المؤسسات حتى يستطيع جميع المزارعين حتى الصغار منهم الاستفادة من هذه القروض وفي الوقت الذي تطلب فيه دون أيه عراقيل حتى يتمكن الجميع من استخدام القروض في الوقت المناسب.[2]

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل يتضح لنا دور البنوك في تمويل عملية التنمية الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال قيامها بعملية التمويل مشاريع الاستثمارية بواسطة مجموعة من القروض وفق اليات واجراءات وخطوات منحها. وقد اتضح ان المشاريع الاستثمارية اهمية في اقتصاد خاصة في مجال الفلاحة، حيث اعطت الجزائر اهتماما خاصا بهذا النوع وخاصة من ناحية تمويلها حيث تمت العديد من التغييرات والتجديدات للنهوض بهذا القطاع.

فتعتبر القروض الفلاحية من اهم مصادر التمويل الفلاحية التي تهدف الى تطوير القطاع الحيوي وتلعب دورا هاما في النهوض به، حيث تهدف القروض الفلاحية الى تمويل المحاصيل والانتاج الزراعي والاجهزة

وقد اتضح ان البنوك التجارية تعد من اهم ممولي القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث عملت الدولة على انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك متخصص في عملية تمويل المشاريع الفلاحية ضمن السياسة العامة للدولة وبرنامج وزارة الفلاحية والتنمية.

[1] عباسي حسينة، حوكمة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، دراسة حالة بنك البدر وكالة الجامعة، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة الجزائر2015ص41

[2] على محمود فارس، أسس الاقراض الزراعي والتمويل التعاوني جامعة عمر المختار للنشر دار البيضاء 2005،ص77

الفصل الثاني:

دراسة حالة حول دور القروض البنكية في البنك الفلاحة و التنمية المحلية لولاية تيارت

مقدمة الفصل الثاني:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصل السابق سنقوم عقب هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية على بنك التنمية الريفية وبنك التنمية المحلية وهذا لمحاولة إبراز الجوانب المتعلقة بدراستنا.

إن بحثنا المتعلق بدور القروض البنكية في تمويل المشاريع الفلاحية، مثل أي بحث علمي يتطلب تحديد منهج الدراسة الميدانية طالما هذا الإطار يعتبر الأساس لتنظيم المعلومات وهذا من أجل الوصول إلى النتائج عن طريق البحث عن الحقائق، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة وواضحة.

وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- تطرق لمجتمع وعينة الدراسة بالإضافة للأدوات والبرامج المستخدمة.
- عرض نتائج الاستبيان ثم تحليلها.
- وفي الاخير يتم ذكر النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: عرض مختلف أطر الدراسة ولطريقة ووسيلة جمع البيانات

تتعدد فروع البنوك التجارية التي تنشط على مستوى ولاية تيارت ومن بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر أحد أهم البنوك على المستوى الوطني، وخاصة على مستوى النشاط الفلاحي والزراعي، وذلك لعدد فروعه وحجم القروض التي يمنحها، حيث استطاع بخبرته الواسعة وكفاءته العالية فرض مستواه في تنافسية البنوك على المستوى المحلي والوطني.

المطلب الأول: عرض لأطر الدراسة:

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة:

تركز هذه الدراسة على مفهومين أساسيين وهما القرض البنكي والإستثمارات الفلاحية حيث تناول البحث موضوع أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، حيث يمكن تعريف هذين المفهومين بالاستناد على ما سبق ذكره في الفصل النظري لهذه المذكرة على النحو التالي:

أ–القرض البنكي:

هو عبارة عن اتفاقية تعاقدية بين البنك و العمال و العميل المقترض حيث يوافق البنك على تقديم مبلغ معين من المال للعميل في فترة زمنية محددة و يتعهد العميل بسداد المبلغ المقترض مع فوائد إضافية محددة وفقا لشروط الإتفاق.

ب–الاستثمارات الفلاحية:

تعرف بأنها الاتفاق على عوامل الإنتاج المختلفة(أراضي زراعية، آلات، معدات، بذور.....) بهدف زيادة الإنتاج الزراعي و تحسين الإنتاجية حيث تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمعات الريفية

ثانيا: حدود الدراسة الميدانية

أ– حدود الدراسة المكانية:

اقتصر على إجراء المسح الميداني على القطاع البنكي كعينة ممثلة لموظفين البنك في مختلف البنوك، بولاية تيارت قد تم ملء جميع الاستبيانات الموزعة على العينة بلغ عددها 40 على مستوى البنك و التنمية الريفية و بنك التنمية المحلية.

ب– حدود الدراسة الزمانية:

تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال شهر ماي من سنة 2024/2023 .

ج–حدود الدراسة البشرية:

اعتمد البحث على أسلوب العينة العشوائية البسيطة لتمثل المجتمع الحقيقي حيث تمثلت في مجموعة من الموظفين في أحد أهم البنوك التجارية الناشطة في ولاية تيارت، والتي بلغ عددهم 40 موظف، وقد تم توزيع الاستبيانات على 30 موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية و10 موظفين لدى بنك التنمية المحلية لزيادة حجم العينة، و قد تم استرجاع جميع الاستبيانات دون استثناء.

المطلب الثاني: منهجية جمع البيانات و تحليلها

أولا– منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأجل دراسة و فهم المتغيرات التي تتمحور حول دراستنا الميدانية بما فيها المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات بإحدى التقنيات المعروفة (تقنية التحليل بالمركبة

الأساسية) وذلك بالاعتماد على ما تم جمعه من البيانات بما يخدم هذا البحث باستخدام إحدى برامج التحليل الإحصائي باعتبارها الأداة المهمة لإجراء التحليلات الإحصائية. و قد تم اختيار هذه التقنية بتحليل البيانات لأنه يعتبر اخدى الأساليب الإحصائية بدراسة المتغيرات المتعددة أو مجموعة من المتغيرات في آن واحد.

ثانيا– عينة الدراسة و منهجية جمع البيانات

لقد تضمنت العينة قصد دراسة الموظفين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية الموجود في الإطار المكاني للبحث على مستوى ولاية تيارت، ولمعالجة البيانات تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي SPSS و تم استخدام الأدوات التالية.

- التكرارات والنسب المئوية والدوائر النسبية والأعمدة البيانية لوصف استجابات أفراد العينة
- متوسط الحسابي لمعرفة مدى تركز إجابات افراد العينة

أ– مصادر جمع البيانات الإحصائية

1– البيانات الأولية: وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في مضوع البحث، ومن ثم تفريغها و تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي وبرامج الحاسوب مثل EXCELبهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم بحث الدراسة .

2– البيانات الثانوية: قام الباحث بمراجعة الكتب والمنشورات الخاصة بالموضوع قيد الدراسة والتي تتعلق بأهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات الفلاحية، حيث يتم لجوء الباحث للمصادر الثانوية في الدراسة لتعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات و كذلك أخذ تصور عن آخر المستجدات التي حدثت في مجال الدراسة.

ب– الاستبيان المستخدم في جمع البيانات:

يعتمد الباحث في بداية الأمر على جمع البيانات لأنها أساليب بحثه باعتبار أن نتائج التحليل ليس لها أي قيمة إن لم تكن البيانات التي قمنا بتحليلها صحيحة حيث يمكن الحصول عليها عن طريق توزيع الاستبيانات، و هي الطريقة المباشرة التي يعتمد عليها في جمع البيانات، و الإجابة على التساؤلات و هذا من أجل التحقق من الفرضيات.

و قد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

القسم الأول: يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تستهدف جمع بعض البيانات و توزيعها على أفراد العينة و التي تمثلت في الجنس و الخبرة المهنية و التخصص العلمي و الوظيفة و الشهادة العلمية .....الخ

القسم الثاني: خصص للأسئلة الفرعية و التي تمثلت في عشر أسئلة حول طرق و أساليب تمويل مختلف أنواع المشاريع الاستثمارية الفلاحية و الزراعية

السؤال الأول: ما مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على أموالهم الخاصة في تمويل مشاريعهم؟

السؤال الثاني: ما مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الاقتراض من غيرهم في تمويل مشاريعهم ؟

السؤال الثالث: ما مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على أموال شركائهم في تمويل مشاريعهم ؟

السؤال الرابع: ما مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على القرض البنكي " التحدي" في تمويل مشاريعهم؟

السؤال الخامس: ما مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على القرض البنكي " الرفيق" في تمويل مشاريعهم؟

السؤال السادس: ما مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على القرض البنكي " الموسمي" في تمويل مشاريعهم؟

السؤال السابع: ما مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الائتمان التجاري في تمويل مشاريعهم؟

السؤال الثامن: ما مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المضاربة الاسلامية في تمويل مشاريعهم؟

السؤال التاسع: ما مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المشاركة الإسلامية في تمويل مشاريعهم؟

السؤال العاشر: ما مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة التأجير التشغيلي في تمويل مشاريعهم؟

القسم الثالث: هو تكملة للأسئلة الفرعية لمعرفة المزيد من العناصر الأخرى و التي لم تذكر في الاستبيان .

المطلب الثالث: اختبار صدق و ثبات الاستبيان

قبل الشروع في عملية التحليل و تلخيص النتائج يجب التأكد من مدى صدق و ثبات العبارات و الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان حتى تكون النتائج ذات صحة ومصداقية وأن يكون الاستبيان شامل لكل البيانات في عملية التحليل و أن تقيس ما صممت لقياسه، ومن بين أشهر مقاييس ثبات ومصداقية الاستبيان ما يعرف بمعامل كرونباخ ألفا الذي كانت قيمته بالنسبة لهذا الاستبيان كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (02): معامل كرونباخ آلفا بالنسبة للأسئلة العشرة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments normalisés	Nombre d'éléments
0,572	0,600	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد معالجة البيانات بتقنية المركبات الأساسية (برنامج SPSS, v 20)

يوضح هذا الجدول أن قيمة معامل ألفا α كرونباخ كانت مساوية لـ 0.572 و هذا ما يشير إلى وجود موثوقية ومصداقية متوسطة للاستبيان المعتمد عليه في جمع البيانات الأولوية. ومن أجل زيادة درجة الثبات و المصداقية في الاستبيان نقوم بتقدير قيم معامل ألفا α كرونباخ بعد حذف كل بند من البنود، وقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول03): معامل كرونباخ آلفا بعد حذف البنود

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Carré de la corrélation multiple	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
VAR00001	43,1000	61,477	,611	,707	,485
VAR00002	42,2500	62,551	,334	,492	,526
VAR00003	41,3750	66,292	,082	,591	,604
VAR00004	37,7750	59,922	,262	,803	,546
VAR00005	39,0750	57,610	,407	,871	,500
VAR00006	39,4500	59,536	,393	,640	,507
VAR00007	39,7250	65,794	,268	,454	,544
VAR00008	44,1750	73,328	,006	,732	,594
VAR00009	44,0000	68,462	,139	,808	,573
VAR00010	43,7500	65,731	,200	,650	,560

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد معالجة البيانات بتقنية المركبات الأساسية (برنامج SPSS, v 20)

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معامل ألفا كرونباخ يتغير بشكل متفاوت بعد حذف كل بند من بنود الإستبيان العشرة، غير أنه أصبح يساوي 0.604 بعد حذف البند الثالث، ومنه تبرز أهمية بالغة للإحتفاظ بكل العناصر التي يحتوي عليها الاستبيان ما عدا البند الثالث، وهذا ما يعني وجوب حذف السؤال الثالث للحفاظ على أعلى نسبة للموثوقية و المصداقية للاستبيان و هو ما يزيد من تأكيد وجود مستوى ثبات عالي للاستبيان المعتد في هذه الدراسة. حيث تم الحصول على قيمة معامل كرونباخ ألفا الخاص بالتسعة متغيرات (أسئلة) المتبقية كما هو وارد في الجدول الموالي:

الجدول (04): معامل كرونباخ آلفا بعد حذف السؤال الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,604	9

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد معالجة البيانات بتقنية المركبات الأساسية (برنامج SPSS, v 20)

الجدول05): معامل كرونباخ آلفا بعد حذف البنود (بعد استبعاد السؤال الثالث)

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
VAR00001	38,4000	54,503	,531	,534
VAR00002	37,5500	56,356	,241	,588
VAR00003	33,0750	51,507	,260	,591
VAR00004	34,3750	48,856	,427	,533
VAR00005	34,7500	49,833	,447	,529
VAR00006	35,0250	59,717	,156	,602
VAR00007	39,4750	61,897	,105	,603
VAR00008	39,3000	57,446	,219	,593
VAR00009	39,0500	54,613	,287	,576

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد معالجة البيانات بتقنية المركبات الأساسية (برنامج SPSS, v 20)

المطلب الرابع: عرض وتحليل العينة:

من خلال هذا سنقوم ما يتعلق بالقسم الأول من الاستبيان

1-توزيع العينة المستجوبة حسب الجنس:

نتائج بيانات هذا السؤال كانت عبارة عن أجوبة مباشرة تمثلت في جنس الموظفين داخل البنك

الشكل (02) التوزيع حسب الجنس

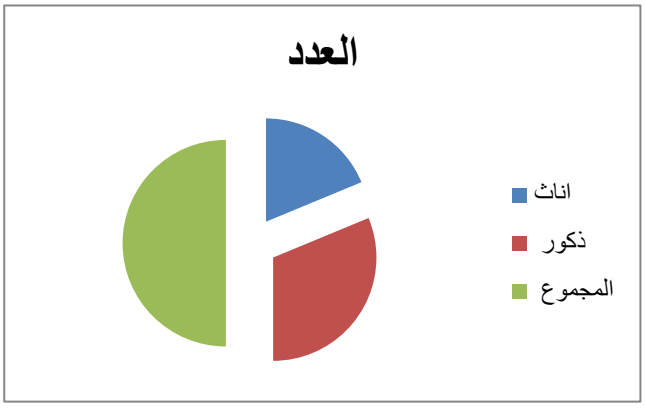

الجدول (06) التوزيع حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
اناث	15	38%
ذكور	25	62%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الإستبيان

نلاحظ من خلال الجدول 1-1 المتعلق بجنس عينة الدراسة أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث إذ بلغ عدد ذكور 25 بنسبة 62% من حجم العينة، و بلغ عدد الإناث بنسبة 38 %

2- توزيع العينة المستجوبة حسب الخبرة المهنية:

نتائج بيانات هذا السؤال كانت عبارة عن أجوبة مباشرة تمثلت في الخبرة المهنية لموظفي البنك

الشكل 03) توزيع أفراد حسب الخبرة المهنية **الجدول07**) توزيع الأفراد حسب اللخبرة المهنية

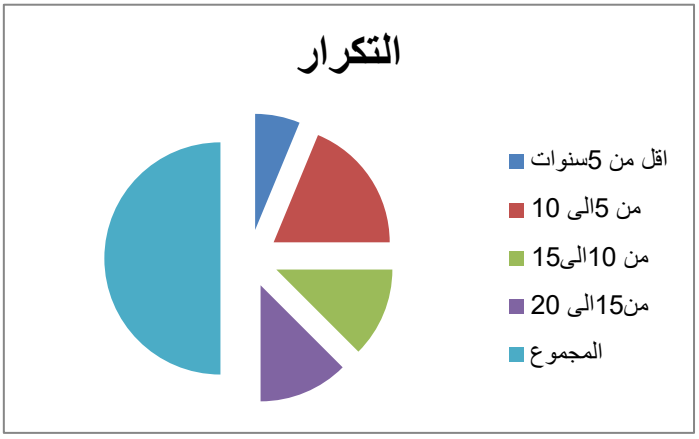

سنة الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5سنوات	5	13%
من 5الى 10	15	37%
من 10الى15	10	25%
من15الى 20	10	25%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الشكل 1-2 أن نسبة 37% من مجموع العينة المدروسة التي قدرت خبرة عملها من 5 إلى 10سنوات تليها نسبة الموظفين التي تقل خبرة مدة عملهم عن 5 سنوات بنسبة 13% ثم تتساوى نسبة الموظفين من 10 سنوات إلى 15 سنة و 15 سنة إلى 20 سنة بنسبة 25 %

3-توزيع العينة حسب طبيعة العمل:

نتائج بيانات هذا السؤال كانت عبارة عن أجوبة مباشرة تمثلت في طبيعة عمل الموظفين

الشكل (04) توزيع العبنة حسب طبيعة العمل الجدول(08) توزيع العينة حسب طبيعة العمل

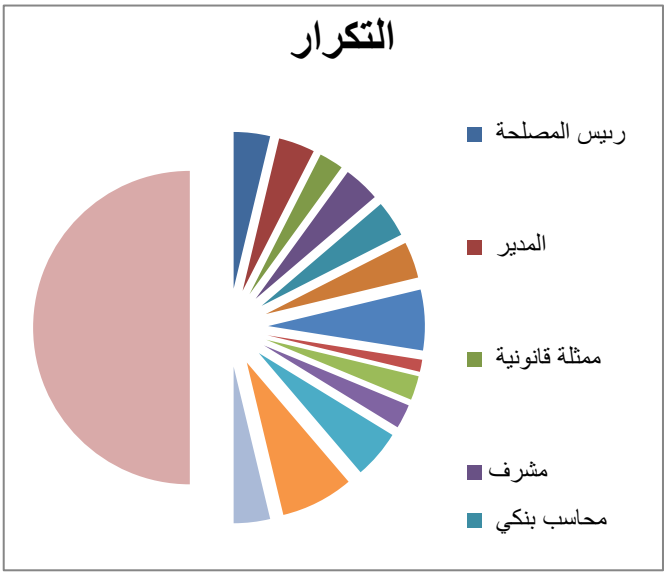

طبيعة العمل	التكرار	النسبة
رئيس المصلحة	3	7%
المدير	3	8%
ممثلة قانونية	2	5%
مشرف	3	7%
محاسب بنكي	3	8%
مكلف بالزبائن	3	8%
مكلف بالدراسات	5	12%
مسؤول الاتمان الاداري	1	2%
سكريتارية	2	5%
مسؤوول تحليل البيانات وتطوير المشاريع	2	5%
امين الصندوق	4	10%
قابض شباك	6	15%
عامل بنكي	3	7%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

4- توزيع العينة حسب الشهادة العلمية:

نتائج بيانات هذا السؤال كانت عبارة عن أجوبة مباشرة تمثلت في الشهادة العلمية لدى موظفي البنك

الشكل05) توزيع العينة المستجوبة حسب الشهادة العلمية الجدول09) توزيع العينة حسب الشهادة العلمية

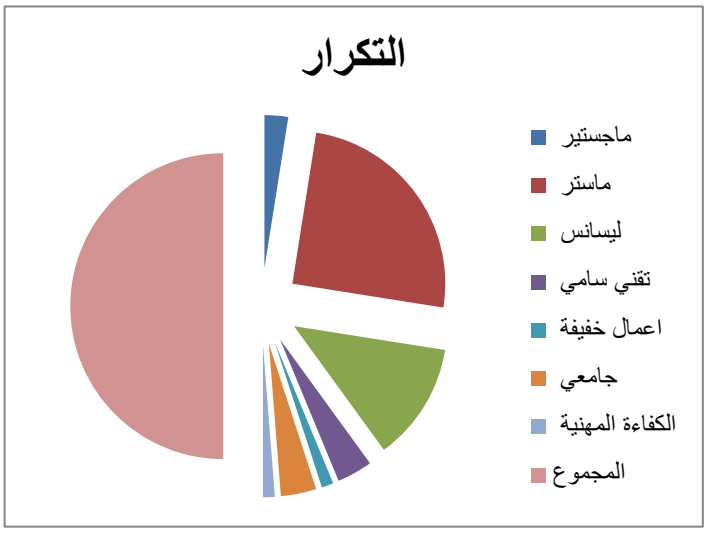

الشهادة العلمية	التكرار	النسبة
ماجستير	2	5%
ماستر	20	50%
ليسانس	10	25%
تقني سامي	3	7%
اعمال خفيفة	1	3%
جامعي	3	7%
الكفاءة المهنية	1	3%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن 50 % من العينة المدروسة للموظفين الحاصلين على شهادة ليسانس ثم تتساوى ب7 % من الموظفين الذين يمتلكون شهادة تقني سامي و جامعي، و تتساوى ب 3 % من كفاءة الحقيقية و الكفاءة المهنية

5- توزيع العينة حسب التخصص العلمي:

نتائج بيانات هذا السؤال كانت عبارة عن أجوبة مباشرة تمثلت في التخصص العلمي لدى موظفي البنك

الشكل(06) توزيع العينة حسب التخصص العلمي الجدول(10) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

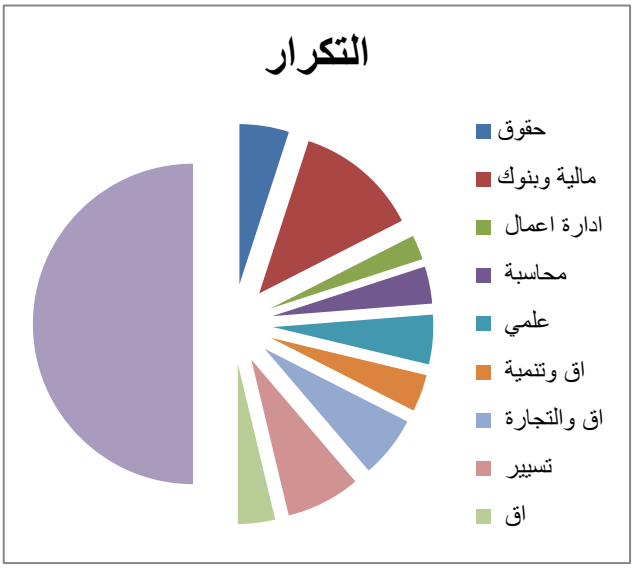

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
حقوق	4	10%
مالية وبنوك	10	25%
ادارة اعمال	2	5%
محاسبة	3	7%
علمي	4	10%
اق وتنمية	3	8%
اق والتجارة	5	12%
تسيير	6	15%
اقتصاد	3	8%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

6- توزيع العينة لمتغير التمويل

الشكل07) يمثل الإجابات الخاصة بمغير التمويل

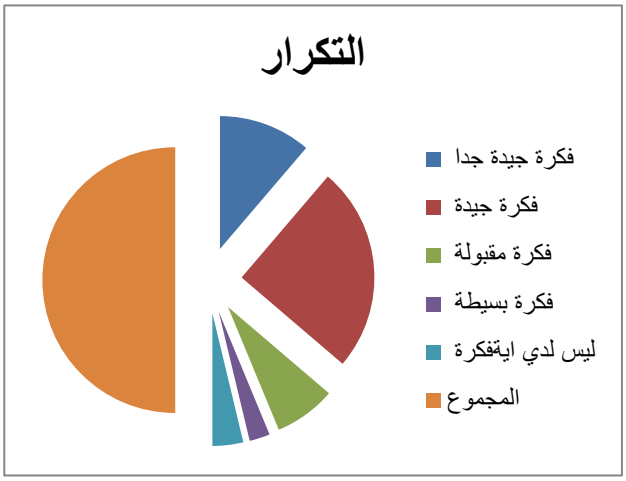

الجدول11) الإجابات على متغير التمويل

متغير التمويل	التكرار	النسبة
فكرة جيدة جدا	9	22%
فكرة جيدة	20	50%
فكرة مقبولة	6	15%
فكرة بسيطة	2	5%
ليس لدي اية فكرة	3	8%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 50 % من يرونها فكرة جيدة ثم تليها نسبة الموظفين الذين يرونها فكرة جيدة للغاية ثم تليها أن الموظفين ليس لديهم فكرة عنها بنسبة 5 %.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج الدراسة من خلال الإحصاء الوصفي:

1- عرض نتائج مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على اموالهم الخاصة في تمويل مشاريعهم:

الجدول 12 اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الاقتراض على أموالهم الخاصة في تمويل مشاريعهم

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التكرار المطلق	0	0	17	16	2	3	1	0	1	0	0
التكرار النسبي	0	0	43%	40	5	8%	3%	0	3%	0	0

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

الشكل08 مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على أموالهم الخاصة في تمويل مشاريعهم

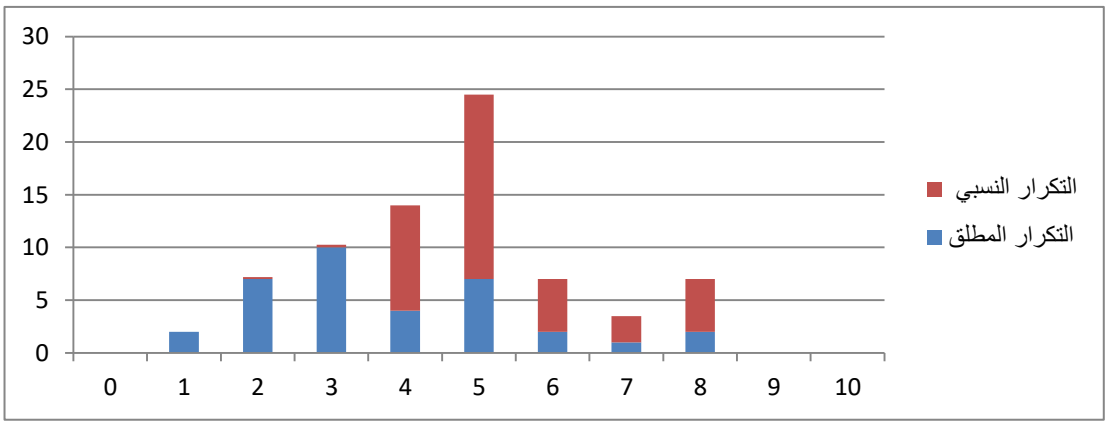

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أنه تم اختيار المدى 2 من المجال 0 حتى 10 بنسبة 42.5% من العينة المدروسة و هذا يعني أن اعتماد المستثمرون على أموالهم الخاصة بنسبة قليلة من أجل تمويل مستثمراتهم الفلاحية.

2- عرض نتائج مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الاقتراض من الأشخاص في تمويل مشاريعهم

الجدول13 اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الاقتراض من غيرهم في تمويل مشاريعهم

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التكرار المطلق	0	2	7	10	4	7	2	1	2	0	0
التكرار النسبي	0%	5	18%	25%	10	17,5	5	2,5	5		

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

الشكل09 : مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الاقتراض من غيرهم في تموثل مشاريعهم

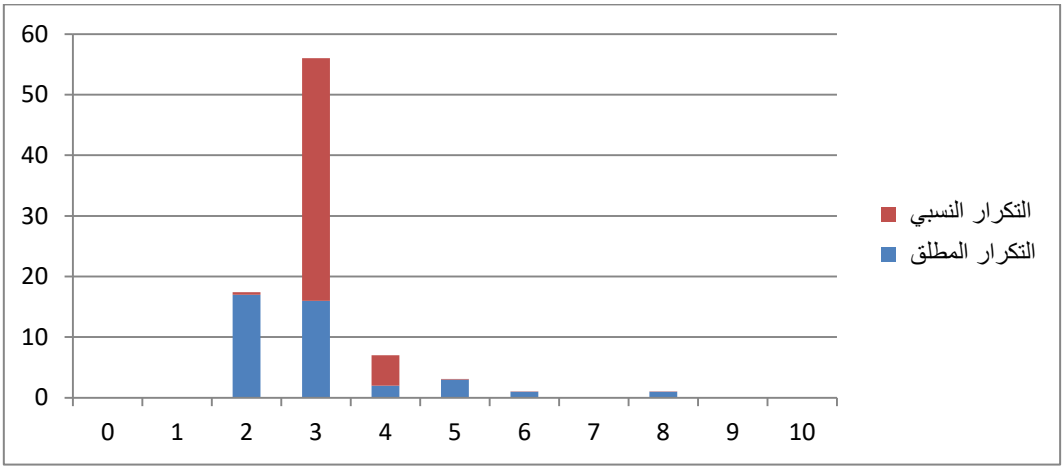

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن 3من 10 بنسبة 25 % يعني أن المستثمرين يعتمدون على اقتراض من غيرهم في التمويل بنسبة قليلة من أجل تمويل المستثمرات الفلاحية

3- عرض نتائج مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على أموال شركائهم في تمويل مشاريعهم

الجدول14 اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على شركائهم في تمويل مشاريعهم

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التكرار المطلق	0	2	5	8	6	5	1	4	3	1	2
التكرا ر النسبي	0	5	13%	20%	15%	13%	3%	10%	8%	3%	5%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

الشكل11 مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على شركائهم في تمويل مشاريعهم

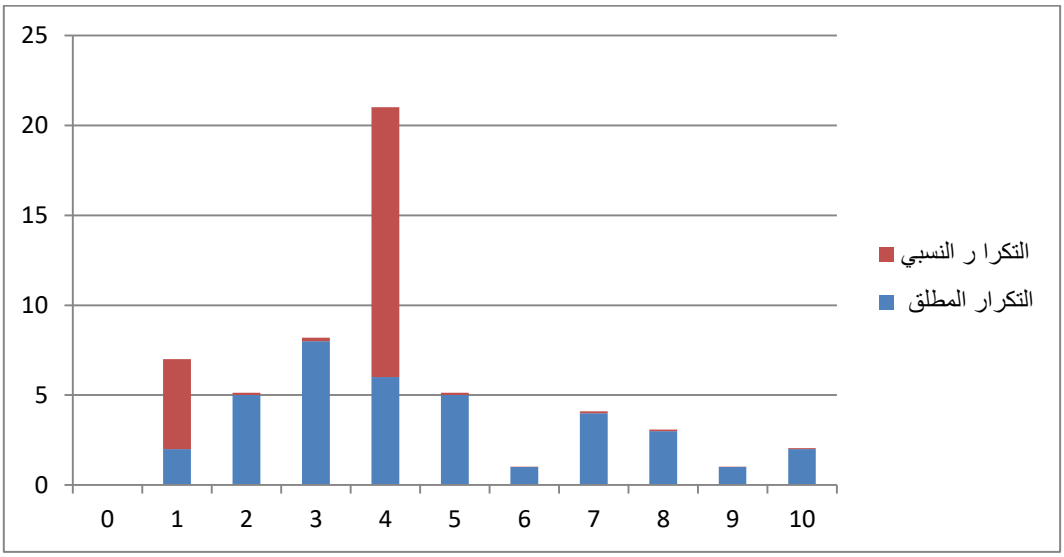

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 20 % من العينة المدروسة اختاروا المدى 3 من المجال 0 حتى 10 و هذا يعني أن نسبة قليلة يعتمدون على أموال الشركاء في تمويل استثماراتهم.

4- عرض نتائج مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض التحدي في تمويل مشاريعهم

الجدول 15 اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض التحدي في تمويل مشاريعهم

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التكرار المطلق	0	1	1	2	0	1	0	5	6	5	19
التكرارالنسبي	0%	3%	3%	5%	0	3%	0	13%	15%	0,125	48%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

الشكل 12 مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض التحدي في تمويل مشاريعهم

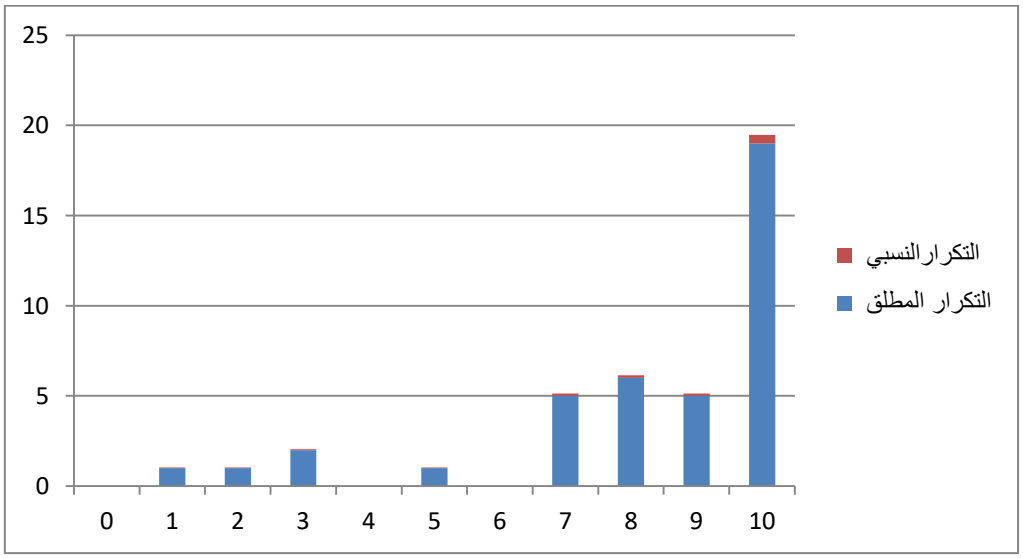

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن المستثمرين الذين يعتمدون على قرض التحدي بنسبة كبيرة في تمويل استثماراتهم الفلاحية و هذا يعني أنه أسلوب في غاية الأهمية و لا يمكن الاستغناء عنه أبدا

5- عرض نتائج مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض الرفيق في تمويل مشاريعهم

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التكرار المطلق	0	0	1	2	6	2	4	6	15	3	1
التكرار النسبي	0%	0%	3%	5%	15%	5%	10%	15%	38%	8%	3%

الجدول 16اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض الرفيق التحدي في تمويل مشاريعهم

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

الشكل 12مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض الرفيق التحدي في تمويل مشاريعهم

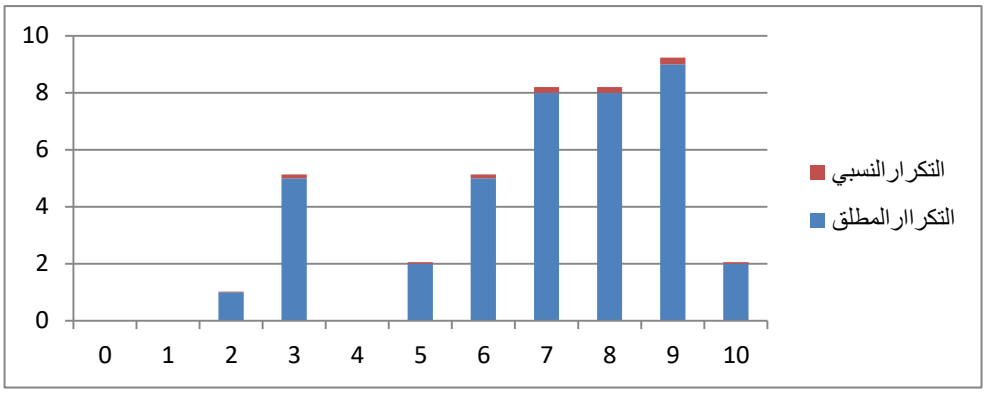

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 23 % من العينة اختاروا المدى 9 و هذه نسبة تدل على أهمية قرض الرفيق في تمويل الاستثمارات الفلاحية

6- عرض نتائج مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض الموسمي في تمويل مشاريعهم

الجدول18 اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على القرض الموسمي في تمويل مشاريعهم

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التكرارالمطلق	0	0	1	5	0	2	5	8	8	9	2
التكرارالنسبي	0	0	3%	13%	0%	5%	13%	20%	20%	23%	5%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

الشكل 13 مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على قرض التحدي في تمويل مشاريعهم

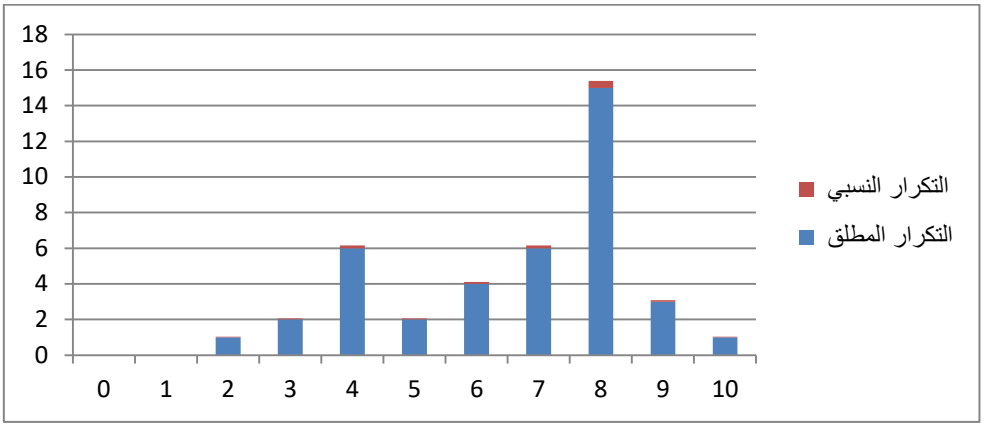

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 38 % اختاروا المدى 09 من المجال 0 حتى 10 و هذا دليل على أن القرض الموسمي له أهمية بالغة عند المستثمرين في تمويل استثماراتهم الفلاحية

7- عرض نتائج مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الإتمان التجاري في تمويل مشاريعهم

الجدول 19 اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الائتمان التجاري في تمويل مشاريعهم

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التكرار المطلق	0	0	1	1	4	6	6	9	13	0	0
التكرار النسبي	0%	0%	3%	3%	10	15%	15%	23%	33%	0%	0%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

الشكل14 مخطط بياني لإعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الائتمان التجاري في تمويل مشاريعهم

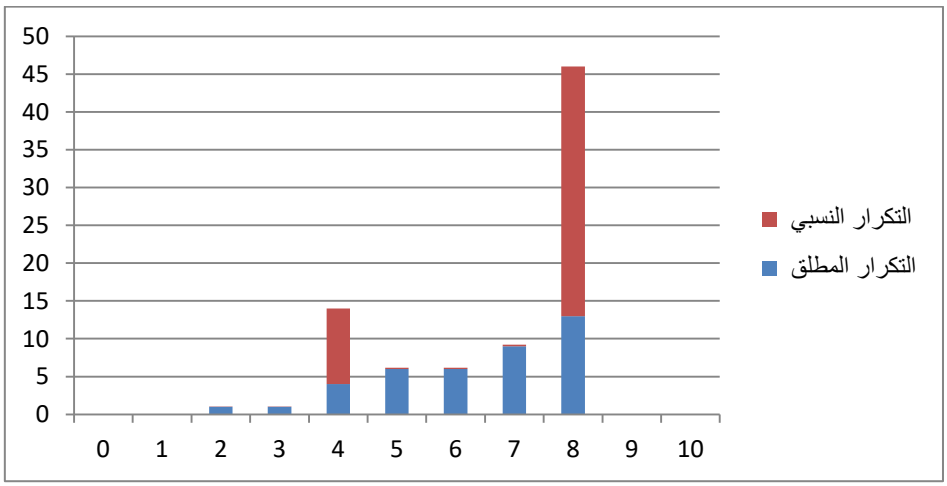

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 33 % اختاروا المدى 08 من المجال 0 حتى 10 و هذا دليل على أن الإئتمان التجاري له أهمية بالغة عند المستثمرين في تمويل استثماراتهم الفلاحية

8- عرض نتائج مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المضاربة في تمويل مشاريعهم

الجدول20 اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المضاربة الإسلامية في تمويل مشاريعهم

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التكرار المطلق	2	22	4	6	2	4	0	0	0	0	0
التكرار النسبي	5%	55%	10%	15%	5%	10%	0%	0%	0%	0%	0%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

الشكل 15مخطط بياني لإعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المضاربة الإسلامية في تمويل مشاريعهم

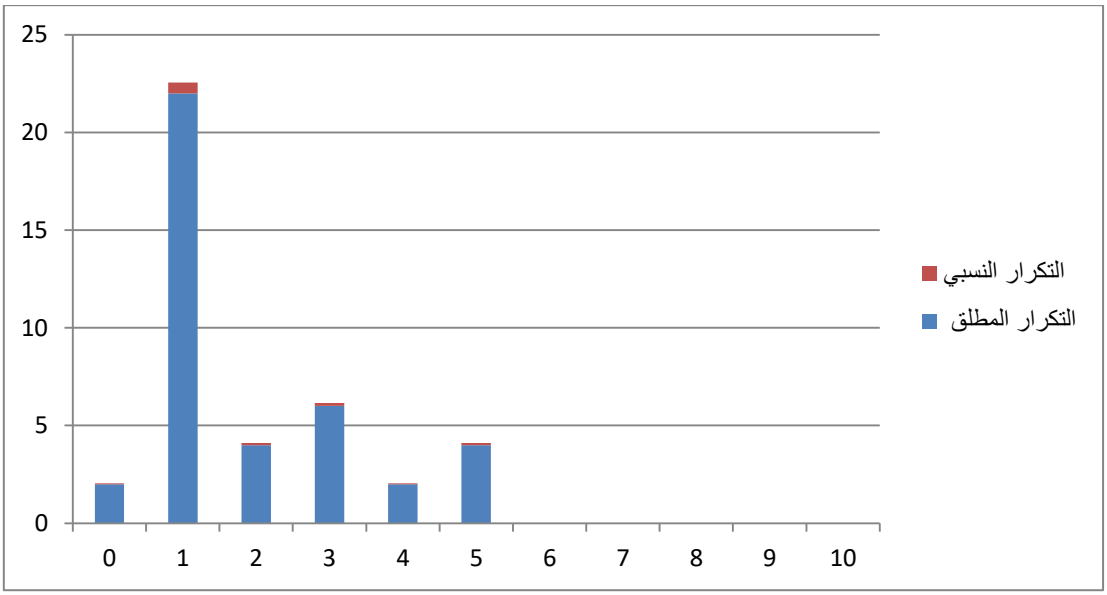

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 15 % اختاروا المدى 03 من المجال 0 حتى 10 و هذا دليل على أن المضاربة الإسلامية غير معتمدة بصفة كبيرة عند المستثمرين في تمويل استثماراتهم الفلاحية

9- عرض نتائج مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المشاركة الاسلامية في تمويل مشاريعهم

الجدول 21 اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المشاركة الإسلامية في تمويل مشاريعهم

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
تكرار المطلق	4	16	9	4	2	2	2	1	0	0	0
التكرار النسبي	10%	40%	23%	10%	5%	5%	5%	3%	0%	0%	0%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

الشكل 16مخطط بياني لاعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المشاركة الإسلامية في تمويل مشاريعهم

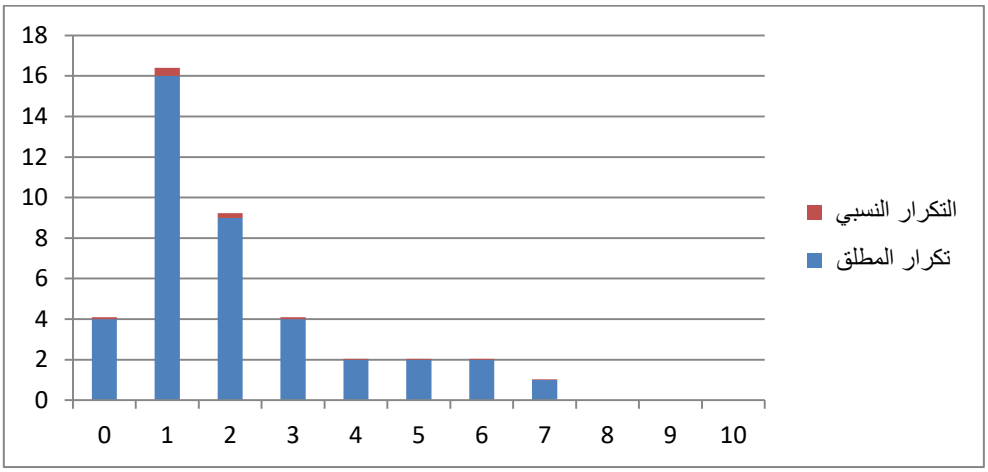

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 40 % اختاروا المدى 01 من المجال 0 حتى 10 و هذا دليل على أن صيغة المشاركة الإسلامية ليس لها أهمية بالغة عند المستثمرين في تمويل استثماراتهم الفلاحية

10- عرض نتائج مدى اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة التأجير التشغيلي في تمويل مشاريعهم

الجدول 21 اعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة التأجير التشغيلي في تمويل مشاريعهم

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
التكرار المطلق	2	16	8	6	0	6	0	1	1	0	0
التكرار النسبي	5%	40%	20%	15%	0%	15%	0%	3%	3%	0%	0%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

الشكل 17المخطط البياني لإعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة التأجير التشغيلي في تمويل مشاريعهم

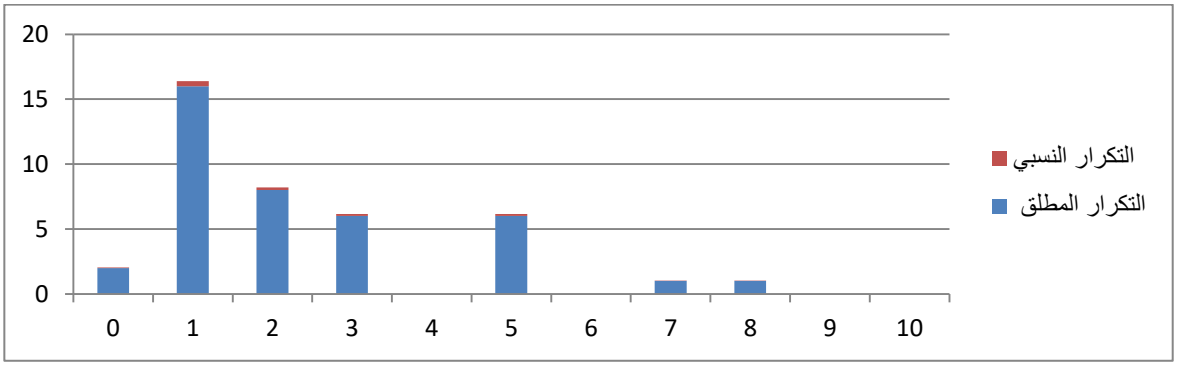

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ أن نسبة 40 % اختاروا المدى 01 من المجال 0 حتى 10 و هذا دليل على أن صيغة التأجير التشغيلي ليس له أهمية بالغة عند المستثمرين في تمويل استثماراتهم الفلاحية

المطلب الثاني: عرض النتائج المحصل عليها من معالجة البيانات بتقنية التحليل بالمركبات الأساسية:

أولا– التأكد من قابلية تطبيق التحليل العاملي (تقنية التحليل بالمركبات الأساسية) على بيانات الدراسة:

يتم التأكد من قابلية معالجة البيانات المحصل عليها من الدراسة الميدانية بتقنية التحليل بالمركبات الأساسية من خلال حساب معامل كايز–ماير–أولكين الذي يقيس مدى كفاية العينة الخاضعة للدراسة كما يعتبر أيضا مقياسا لدقة المعاينة، كما يتم حساب معامل بارتليت الذي يقيس مدى وجود علاقة عاملية ما بين متغيرات الدراسة، حيث يتضمن الجدول الموالي قيمتي هذين المؤشرين والمحصل عليهما باستخدام برنامج SPSS نسخة 20:

الجدول (22): معامل كايزر–ماير–أولكين واختبار بارتليت

Indice KMO et test de Bartlett

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin.		,692
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-deux approximé	199,696
	ddl	36
	Signification de Bartlett	,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد معالجة البيانات بتقنية المركبات الأساسية (برنامج SPSS, v 20)

تدل قيمة معامل كايزر–ماير–أولكين 0.692 التي تقارب 0.7 عن كفاية مقبولة للعينة الخاضعة للدراسة كما تدل قيمة اختبار بارتليت 0.000 الأقل من 0.005 عن وجود علاقة بينية ما بين متغيرات الدراسة وهو ما يدل على قابلية تطبيق تقنية التحليل بالمركبات الأساسية.

ثانيا– التأكد من نوعية تمثيل المتغيرات:

يتضمن الجدول الموالي عن مختلف القيم الخاصة بتمثيل المتغيرات التسعة المأخوذة بعين الاعتبار في هذه الدراسة.

الجدول (23): جودة تمثيل المتغيرات

Qualité de représentation

	Initial	Extraction
VAR00001	1,000	,657
VAR00002	1,000	,871
VAR00003	1,000	,766
VAR00004	1,000	,897
VAR00005	1,000	,800
VAR00006	1,000	,662
VAR00007	1,000	,793
VAR00008	1,000	,821
VAR00009	1,000	,693

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد معالجة البيانات بتقنية المركبات الأساسية (برنامج SPSS, v 20)

ثالثا– جدول التباين الكلي المفسر:

يتضمن الجدول التالي النسب المئوية التي تفسرها مختلف المركبات التسعة من التباين الكلي كما يوضح المجموع التراكمي للنسب المئوية التي تفسرها المركبات الأساسية الثلاثة الأولى:

24 : التباين الكلي المفسر

Variance totale expliquée

Composante	Valeurs propres initiales			Extraction Sommes des carrés des facteurs retenus		
	Total	% de la variance	% cumulés	Total	% de la variance	% cumulés
1	3,585	39,835	39,835	3,585	39,835	39,835
2	2,336	25,957	65,792	2,336	25,957	65,792
3	1,038	11,535	77,327	1,038	11,535	77,327
4	,639	7,095	84,422			
5	,550	6,109	90,531			
6	,298	3,315	93,846			
7	,282	3,136	96,982			
8	,208	2,306	99,288			
9	,064	,712	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد معالجة البيانات بتقنية المركبات الأساسية (برنامج SPSS, v 20)

الشكل18): التمثيل البياني للقيم الذاتية

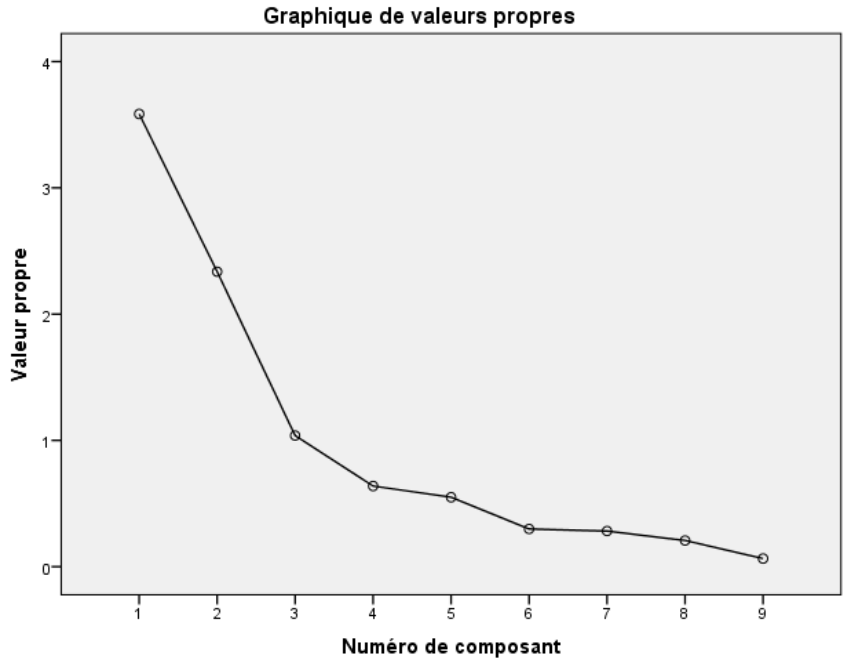

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد معالجة البيانات بتقنية المركبات الأساسية (برنامج SPSS, v 20)

يشير الجدول أعلاه ان المركبة الأساسية الأولى تفسر ما نسبته 39.835 بالمائة من التباين الكلي (المعلومة الكلية)، بينما تفسر المركبة الأساسية الثانية ما نسبته 25.957 بالمائة من التباين الكلي، في حين تفسر المركبة الأساسية الثالثة ما نسبته 11.535 بالمائة من التباين الكلي، وهذا ما يعني ان المركبات الأساسية الثلاثة الاولى تفسر فيما بينها ما يفوق 77.327 بالمائة من التباين الكلي المفسر، كما تم الحصول على الشكل الوارد أعلاه و الذي يعبر عن التمثيل البياني للقيم الذاتية المقترنة بالمركبات الأساسية:

رابعا– إيجاد مصفوفة المركبات الأساسية:

يعبر الجدول الموالي عن مصفوفة المركبات الأساسية ويتضمن قيم إحداثيات المتغيرات التسعة المأخوذة بعين الاعتبار على المحاور العاملية الثلاثة:

الجدول (25): مصفوفة المركبات الأساسية

Matrice des composantes[a]

	Composante		
	1	2	3
VAR00001	,174	,312	**,727**
VAR00002	,429	,451	**,696**
VAR00003	**,594**	-,521	-,037
VAR00004	**,644**	-,624	-,203
VAR00005	**,642**	-,517	-,346
VAR00006	,297	-,568	**,501**
VAR00007	,283	**,803**	-,262
VAR00008	,406	**,799**	-,133
VAR00009	,467	**,670**	-,159

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.
a. 3 composantes extraites.

المصدر: من إعداد الطالبتين بعد معالجة البيانات بتقنية المركبات الأساسية (برنامج SPSS, v 20)

تشير القيم الواردة في مصفوفة المركبات على وجود علاقة قوية ما بين المركبة الأساسية الأولى والمتغيرات 3 و 4 و 5 والتي تعبر وعلى التوالي: على التمويل بقرض التحدي و التمويل بقرض الرفيق والتمويل بالقرض الموسمي، وهذا ما يجعلنا نسمي المركبة الأساسية الأولى بالتمويل بالقرض البنكي التقليدي، كما تتضح وجود علاقة قوية ما بين المركبة الأساسية الثانية والمتغيرات الثلاثة 7 و 8 و 9 والتي تعبر وعلى الترتيب، بالتمويل بصيغة المضاربة والتمويل بصيغة المشاركة الاسلامية والتمويل بصيغة التأجير التشغيلي وهذا ما يسمح لنا بتسمية هذه المركبة الأساسية الثانية بانها مركبة التمويل البنكي بالصيغ الإسلامية، كما تشير البيانات على وجود علاقة قوية بين المركبة الأساسية الثالثة والمتغيرات 1 و 2 و 6 وهذا ما يمسح لنا بتسمية هذه المركبة بمركبة التمويل غير البنكي للمشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث: تحليل النتائج المحصل عليها بتطبيق تقنية التحليل بالمركبات الأساسية:

بالاستناد على النتائج المحصل عليها بتطبيق تقنية المركبات الأساسية لتحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة وخصوصا ما تتضمنه مصفوفة المركبات الأساسية يمكن إستخلاص النقاط التالية:

أولا:

يحتل التمويل بالقروض البنكية التقليدية المرتبة الأولى من حيث الإعتماد عليها في تمويل المشاريع الفلاحية من طرف الفلاحين في ولاية تيارت حيث ياتي القرض البنكي من نوع الرفيق في المرتبة الأولى يليه القرض البنكي من نوع الموسمي في المرتبة الثانية يليه القرض البنكي من نوع التحدي

ثانيا:

يتعتبر التمويل البنكي بالصيغ الإسلامية ذو أهمية كبيرة بالنسبة للفلاحين وهذا ما جعله يحتل مرتبة ثانية بعد التمويل بالقروض البنكية التقليدية وبما انه لا توجد بنوك إسلامية في ولاية تيارت وعدم قدرة النوافذ الإسلامية المفتوحة على مستوى البنوك التقليدية بما فيها بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغطية الحاجيات التمويلية في القطاع الفلاحي فإن تلك الرتبة تعكس مدى تفضيل وميل الفلاحين للتعامل مع صيغ التمويل الإسلامي لو أتيح لهم فرصة الاستفادة منها.

ثالثا:

تعتبر الموارد المالية المستغلة من خارج القطاع البنكي لتمويل المشاري الاستثمارية ذات اهمية كبيرة ولكنها أقل مقارنة بالتمويلات البنكية وقد يعود تفضي البعض لهذه الموارد من منطلق قلة تكاليفها ومخاطرها وتفضيلها من ناحية قلة الاجراءات الادارية والعملية التي تتصاحب معها وأيضا كونها أساليب تمويل قد تبقي حجم التمويل سري كما انها توفر الوقت وتتميز بالعديد من المزايا الاخرى.

خلاصة الفصل:

في الختام هذا الفصل نكون قد استوفينا بحثنا بالإضفاء عليه نوع من الواقعية اين وقع اختيارنا على البنك الفلاحة والتنمية الريفية اطار الدراسة باعتباره طرف مهما في عملية التمويل حيث تضمنت دراستنا التطبيقية حيث اتضح لنا دور القروض البنكية في تمويل المشاريع الفلاحية و مدى درجة استخدام الفلاحين تلك القروض و التي تختلف أهميتها من نوع إلى آخر، حيث تأتي القروض البنكية التقليدية في مقدمتها حيث أن القروض الغير البنكية أقل استخداما.

لقد تعددت البنوك الي تنشط على مستوى الساحة المصرفية ومن بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر من اهم البنوك على المستوى الوطني، وخاصة على مستوى النشاط الفلاحي، وذلك لعدد فروعه وحجم القروض الممنوحة حيث استطاع بخبرته الواسعة ان يفرض مستواه في تنافسية البنوك على المستوى الخاص والأجنبي.

خاتمة

من خلال دراستنا للموضوع اتضح لنا دور فعال للبنوك في انعاش الاقتصاد الوطني، ان التمويل الاستثمارات بمختلف انواعها واشكالها سوى كانت داخلية او خارجية يعتمد على انماط في تمويل حيث تعتبر البنوك من اهم المصادر الخارجية التي تعتمد عليها في منح القروض ولذلك قمنا بفتح نافذة عامة حول القروض البنكية وانواعها.كذلك يتطلب على البنوك وضع سياسة الاقراضية ملائمة في اتخاذ قرار التمويل تتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية لتفادي وقع في مخاطر تخل بمركزه المالي

البحث الذي قمنا به والموسوم بالدراسة الاستكشافية لدور القروض البنكية في تمويل المشاريع الإستثمارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبعد جمع المصادر والمراجع اللازمة حيث اعتمدنا في بحثنا على فصلين، فالاول كان نظريا يحتو على بعض المفاهيم الخاصة بعملية القروض البنكية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية والقطاع الفلاحي، اما الفصل الثاني فكان عبارة عن دراسة ميدانية في بنكين (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) و (بنك التنمية المحلية) بتيارت. وتهدف هذه الدراسة لاكتشاف اهمية القروض وطرق تمويلها للمشاريع وبعد التجول في مختلف محطات هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

-للقروض فعالية هامة في البنوك حيث تعتمد عليها بشكل كبير في نشاطاتها

-قبل منح القروض يلزمنا دراسة ملف القرض لتفادي الوقوع في المخاطر وكذلك الضمانات في حالة قبول منح القرض

-وجوب تدعيم الواقع الفلاحي في الجزائر وتحويله إلى قطاع أساسي

-تعد البنوك الركيزة الأساسية لأي نظام مالي حيث تساهم في النمو الإقتصادي وذلك من خلال توفير إمكانية تمويل مختلف المشاريع في شكل قروض

-تلعب المشاريع الاستثمارية دورا هاما في التنمية الاقتصادية باعتبارها منتجة للقيمة المضافة

وبعد التاكد من صحة ومصداقية الاستبيان ومضمونه والذي كان ذو موثوقية مقبولة وتم توزيعها على الموظفين وكانت إجاباتهم مختلفة نوعا ما وذلك لاختلاف وجهة نظر كل موظف وصيغة التمويل التي يعتمد عليها المستثمؤون في تمويل مشاريعهم.

كما اظهرت الدراسة ان هناك صيغ تمويل اخرى والتي تتمثل في التمويل الاسلامي والتي نذكر منها التمويل الاسلامي بصيغة المشاركة و المضاربة والتاجير التشغيلي والمرابحة التي تكون منخفضة او منعدمة إلى حد ما

وكذلك تبين من خلال دراستنا هاته ان معظم المستثمرين يعتمدون على القروض البنكية التقليدية من نوع الرفيق والموسمي والتحدي في تمويل مشاريعه الاستثمارية.

اختبار الفرضيات

وهذه النتائج التي تثبت صحة كل فرضيات التي بنيت عليها هذه الدراسة والتي سنوضحها كما يلي:

-ما مدى درجة اعتماد الفلاحون في مشاريعهم على اموالهم الخاصة (فرضية مقبولة)

- ما مدى درجة اعتماد الفلاحون على الاقتراض من الغير في تمويل مشاريعهم الاستثمارية (فرضية مقبولة)

وما مدى درجة اعتماد الفلاحون على التمويل الإسلامي في تمويل مشاريعهم (فرضية مقبولة)

تعد القروض من اهم ادوات التي يستعملها البنك في تمويل المشاريع الفلاحية (فرضية مقبولة)

آفاق الدراسة

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بجوانب التي رأيناها مهمة ويبقى المجال مفتوح للدراسات الاخرى حول هذا الموضوع مثل:

-أثر إستثمارات الفلاحية على التنمية الاقتصادية؛

-دعم الحكومي للإستثمارات الفلاحية

-دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الفلاحية

توصيات

وفي الاخير فإن بحثنا هذا لا يتعد إلا ان يكون مجرد محاولة لإثراء واحد من أهم مواضيع الاقتصادية.وفي الأخير نتقدم بمختلف التوصيات التي تشمل هذا المجال ونذكر منها:

- ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتاهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي

-توجيه وتكوين إطارات مؤهلة بالقطاع الفلاحي

-نشر ثقافة التمويل الإسلامي لدى المستثمرين في القطاع الفلاحي

قائمة المصادر والمراجع

أ – الكتب:

- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جوة " إدارة الائتمان" دار وائل للنشر ص 32
- مُحَّد شوقي حسين عبد الله ،التمويل الإدارة المالية،دار النهضة العربية ،ط،1984ص419
- زينب عوض الله، أسامة مُحَّد الفولي"أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي،منشورات الحلبي الحقوقية لبنان الطبعة الأولى2003
- عقيل جاسم عبدالله، النقود والبنوك، دار الحامد، عمان، 1999،ص246.253
- مجدي مُحَّد شهاب، الاقتصاد البنكي، الدار الجامعية، لبنان، 1999،ص255
- محب خلة توفيق، الهندسة المالية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011،ص 254
- سليمان ناصر،تقنيات البنكية وعلميات الإئتمان ،ديون المطبوعات الجامعية 2012.12،ورقلة ،الجزائر 2012،
- الشمري ناظم مُحَّد النوري"النقود و المصارف"جامعة الموصل مديرية دار الكتاب للطباعة العراق 1995
- قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر وتوزيع، عمان، اردن، الطبعة الاولى، 2009
- موفق عدنان عبد الجبار الحميري، اساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحية، وراق للنشر و التوزيع ، الأردن 2010
- موسى أحمد خير الدين ، إدارة المشاريع المعاصرة منهج متكامل في دراسة إدرة المشاريع، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى 2012
- على محمود فارس، أسس الاقراض الزراعي والتمويل التعاوني جامعة عمر المختار للنشر دار البيضاء 2005،
- بزاز يعدل فريدة ،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،ديون المطبوعات الجامعية،ط3،الجزائر
- رشدي صالح عبدالفتاح صالح، التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B. O. T)، بيروت، لبنان، 2006
- جمال الدين بزقوق والاخرون، ادارة الاستثمار، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، طبعة الاولى، عمان، اردن، 2006
- مجدي مُحَّد شهاب، الاقتصاد البنكي، الدار الجامعية، لبنان، 1999
- . مُحَّد أحمد السريتي،تخطيط المشروعات الاستثمارية و دراسات الجدوى مؤسسة رؤيا الاسكندرية 2009
- بمصطفى محمود أبو بكر ، معالي فهمي حيدر، دليل اعداد دراسات جدوى المشروعات و تحقيق فعالية قرارات الاستثمار، الدار الجامعة الاسكندرية
- مُحَّد عبد الفتاح العشماوي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر 2007
- احمد هني، العملة النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1992

- طاهر الأطرش " التقنيات البنكية" الجزائر 2010
- القانون 90/10 متعلق بالنقد و القرض " الجريدة الرسمية العدد 16 المؤرخة 1990/04/14
- الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد و القرض الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخ في 26 أوت 2003

ب– المذكرات والأطروحات :

أولا : أطروحات الدكتوراه

- تشيكو عبد القادر اشكاليه القروض المتعثرة في الجزائر وطرق ادارتها رسالة نيل درجة الدكتوراة في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير جامعه الجزائر الجزائر 2016
- لخميسي الواعر دور السياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية الجزائر2019
- دكتورة حاوشين ابتسام السياسات الزراعية في الجزائر ومامدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد السادس جامعة بليدة الجزائر
- دكتورة هدى بن مُحَّد عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001_2019مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس جانفي2020جامعة قسنطينة

ثانيا: رسائل الماجستير

- لوكادير مالحة، مذكرة ماجيستر، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- هبال عادل" إشكالية القروض المتعثرة" دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة الجزائر 03، الجزائر 2012
- ياسمينة زرنوح، اشكالية التنمية المستخدمة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2008

ثالثا: مذكرات ليسانس وماستر

- شهيرة زيتوني، منى شكاطي " فعالية التمويل البنكي لقطاع السكن في الجزائر" جامعة قالمة، الجزائر 2016
- صحراوي أنوري" دور البنوك التجارية " جامعة البويرة 2012/2011
- مكاوي أحلام، تجيني ميسون، معلول سفيان، زعبي محمود، التقنيات البنكية في منح القروض دراسة حالة BEA وكالة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية جامعة الوادي ، الجزائر سنة 2018
- طوبان سلوى، مغلاوي حسيبة، مساهمة القروض البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرةَ والمتوسطة متطلبات لاستكمال متطلبات شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل الجزائر 2016
- الصادق سعدات ، تومي زرياني،تومي قرعاتي، دور البنوك التجارية دراسة حالة بنك الوطني الجزائرين مذكرة نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة الجزائر 2013

- زراولية منال، حميدي ليلى، إدارة المخاطر للقروض البنكية دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ، مذكرة لنيل شهدة الماستر فيعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر
- بركاني الحست،مالك عبدالقادر،دورالقروض البنكية في تمويل المشاريع التنمية المحلية دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الولاية ادرار2016/2015،نيل شهادة ماستر علوم الإقتصادية جامعة ادرار،الجزائر،2017/20016
- طلاب اسماء، بن بوجلطية تركية، التومي فاطمة معايير واجراءات منح قروض الاستثمار والاستغلال مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة الجزائر
- وخطة امال، اثر قروض الاستغلال على فعالية تسيير دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والكبيرة، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة الجزائر 2016
- الصادق سعيدات، التومي زرباني، تومي قرعاني دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ورقلة الجزائر 2013
- نعواني أحمد، دور قروض الاستغلال في تنمية القطاع الفلاحين، مذكرة متطلبات نيل شهادة كاستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الافتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أدرار الجزائر 2021
- قسمي خيرة ،دور التدقيق في منح و إدارة القروض البنكية دراسة حالة BDL مذكرة تخرج نيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة مستغانم الجزائر 2016
- سعودي كاهنة – افاق تطبيق القرض الرفيق في الجزائر دراسة حالة تطبيقية في بنك BADR مذكرة شهادة الماستر في الادارة المالية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة البويرة الجزائر 2019
- أسامة حريري، بلال حليتيم ، آلية القروض في البنوك التجارية، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة مسيلة الجزائر 2018
- بوشلوخ شرف الدين ، كعبار عبد العالي ، دور التحليل المالي في عملية منح قروض الاستغلال من قبل البنوك التجارية، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الادارة المالية .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة جيجل الجزائر 2021
- بلعبدي حكيم،بن واضح نثر الدين،القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2020/2015 دراسة مقارنة بين BNAوBADR،لنيل شهادة ماستر ، كلية العولم الإقتصادية و التجارة وعلوم التسيير ،جامعة تيارت، الجزائر ،سنة 20212022
- رحال شهيرة متابعة القروض من طرف البنوك التجارية مذكرة لنيل شهادة ليسانس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بويرة الجزائر2012ص20
- بجاوي عربية سعاد، دور القروض في تفعيل الاستثمارات دراسة تطبيقية بنكCPA ،تقرير تربص لنيل شهادة الليسانس كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة مغنية الجزائر 2014

- بن تومي صفية، استراتيجية البنوك التجارية في ادارة مخاطر القروض،.مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مسيلة، الجزائر2017
- حبيبة بلحسين – تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية –مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة ورقلة الجزائر 2017
- بلعرج ياقوت، دور القروض الايجارية في تفعيل الاستثمارات دراسة حالة ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مستغانم الجزائر 2018
- سائي عائشة احلام ،اهمية القروضالبنكية في تمويل الإستثمارات دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قصر شلالة 547،نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية ، جامعة تيارت الجزائر 2019/2018
- رقوع سهيلة، الرقابة والتدقيق على العمليات منح وتسيير القروض البنكية دراسة حالة بنك التنمية المحلية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مستغانم الجزائر2016
- إيبو سميه " اثر سياسة القروض المصرفيه المنتشرة دراسة ميدانية في البنوك "مذكره لاستكمال شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غردايه الجزائر 2017
- نصيره مانع "أثر مخاطر الائتمان على مقدرة البنوك التجارية على الإقراض، مذكرة استكمال متطلبات شهاة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر 2018
- بن زيغم مسعود "دور سياسة الإقراض في ترشيد التمويل في البنوك التجارية" دراسه لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية غرداية مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية الجزائر 2017
- مُحَّد سهام حسناء، حليمي كريمة "تقدير خطر القرض وطريقه القرض التنقيطي" دراسة حاله، مذكرة تخرج لإستكمال شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة سعيدة، الجزائر2014
- الشيخ حمزة ،قريشي مُحَّد الحبيب" مساهمة الرقابة الداخلية في معالجة مخاطر القروض البنكية" دراسة حاله BADR، مذكرة تخرج لشهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة مستغانم، الجزائر 2020
- حماني ميمونة،مقني هبة الله،"أهميه القروض البنكية في تمويل المشاريع الإستثمارية"مذكرة لنيل شهاده الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة تيارت، الجزائر 2019
- رزيقات حبيبة، برابح راوية" آلية تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية" دراسة حالة BADR ،مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعه المسيل، الجزائر 2019
- شقراء منال" سياسة الإقراض في البنوك التجارية وأثرها على تمويل الاستثمار" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الوادي، الجزائر 2015

- سانبي عائشة احلام، اهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمار دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة قصر الشلالة 547،مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2018،2019
- صحراوي سامية، بوني وافية، زمور سمراء دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية و التمية الريفية دراسة حالة BADR وكالة 459، الأخضرية ،شهادة اليسانس ، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير العقيد آكلي محند أو الحاجى-البويرة الجزائر 2012/2011
- بالعربي مُحَّد امين، القروض المصرفية ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2011،2012
- رامي تقي الدين عجابي ايوب دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تبسة الجزائر2023
- جودي آمنة، بودور نوال دور القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةَ علوم التسيير جامعة قالمة الجزائر2016
- مريم مرابطي سلمى بتيحي تفعيل دور القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة البطالة مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر2017
- غويلة صبرينة، شيهب وداد فعالية تمويل المبني على مشاركة في تنمية القطاع الزراعي مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قالمة الجزائر2012
- مريم مرابطي سلمى بتيحي تفعيل دور القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة البطالة مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر2017
- فاتح أحمية، وليد لباد مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة جيجل الجزائر2020
- قدور فلاق حمزة، العرجاني مُحَّد دور الاستثمار الفلاحي في دفع التنمية المحلية مذكرة نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بونعامة الجزائر 2019
- نور الهدى قجاجة، هاجر بوجاهم، الاهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر2015
- لونيس حنان، المحاسبة الفلاحية في اطار تطبيق مشروع المخطط الَمحاسبي للقطاع الفلاحي في المؤسسة الفلاحية الجزائرية والتوجه نحو التطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم41 مذكرة لنيل شهادة الدكتورا كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر03 الجزائر2021
- سالمة خلايفية، ليلى مغريس دور برامج الانعاش الاقتصادي في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2014 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصاديك والتجارية وعلوم التسيير جامعة قالمة الجزائر 2014

ج- المجلات :

- بالكعيبات مراد" تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القورض البنكية في الجزائر"مجلة حقوق و علوم الإنسانية" العدد 17
- لورتي ابراهيم، القروض البنكية واجراءات منحها،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،جامعة زيان العاشور الجلفة ،الجزائر،العدد31(2)ص199
- استاذ بن بوزيد سليمان، النمذجة القياسية لتاثير حجم الودائع على الاداء الائتماني للبنوك التجارية مجلة الحقوق والعلوم الانسانية جامعة سوق اهراس الجزائر خلال2002-2015
- عز الدين نشا، نبيل بهوري، أيوب صحكري، المخاطر البنكية اشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها، مجلة التحولات الاقتصادية المجلد03العدد02 سنة2023
- دكتور حريري عبد الغني – محاضرات في العمليات البنكية و تمويل المؤسسات في قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة شلف الجزائر 2021
- زلاطو نعيمة المقومات التنموية للقطاعرالفلاحي الجزائري للوصول الى التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدوليالمركز الجامعي بتسمسيلت المجلد02العدد03، الجزائر2019
- عياش خديجة، الامن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر مجلة السياسة العالمية المجلد05العدد3 جامعةبومرداس الجزائر السنة2021
- فاتح حركات ، السياسات الزراعية و دورها في تحقيق الأمن الغذائي ، مجلة العلوم الانسانية العدد8 الجزء 02
- دكتور مُحَمَّد صلاح، حريري عبد الغني، قرواط يونس، التقييم القطاع السياسة الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، عدد01، 2019 جامعة الجزائر
- حريتي عائشة نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية المجلد57، العدد، 05 السنة2020 جامعة الجزائر1
- حوحو حسينة، حوحو سعاد، الية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الانسانية العدد 23 نوفمبر2011 جامعة بسكرة الجزائر325
- احمد علاش و زهيةقرامطية، القروض الفلاحية واشكالية عدم السداد حالة الجزائر، جامعة بليدة
- صفية حميدة قمداني، العربي قويني، دور القروض الفلاحية في تمويل وتطويرالقطاع الفلاحي في الجزائر المجلد 05 العدد01 الجزائر2021
- احمد دوسهمين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26،العدد 01.2010
- وسفي رشيد و بن حراة حياة، التحالف بين العلامات التجارية كإستراتجية لدخول الاسواق جديدة وأداة التموقع، مجلة الاقتصادية والمناجمنت، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والاسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 2012.11

د- الملتقيات :

- نجمة بوفيلسي، شهيرة عثمان، المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الادراية جامعة سكيكدة يومي 29/28 جانفي 2009
- بوعزيون ربيع " أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر" الملتقى الدولي الرابع : القطاع الفلاحي كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" جامعة بومرداس الجزائر 24-25-ماي 2017

هـ- المواقع الالكترونية :

- الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة http://madr.gov.dz

الملاحـــــــــق

جامعة ابن خلـــدون- تيارت
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
سنة ثانية ماستر مالية وبنوك

إستبيان حول أهمية القروض البنكية في تمويل الإستثمارات الفلاحية في ولاية تيارت

الرجاء من سيادتكم المحترمة إفادتنا بمعرفتكم وخبرتكم في مجال العمل المصرفي، وبآرائكم و أفكاركم حول تمويل الإستثمارات الفلاحية، مع العلم أن الغرض من هذا البحث هو إتمام مذكرة ماستر في تخصص المالية والبنوك

- الجنس (ذكر أو أنثى) : .....
- ما هي فترة (عدد سنوات) عملكم في القطاع البنكي بصفة عامة؟: .....
- ما هي طبيعة عملك الحالي في البنك (وظيفتك)؟ : .....
- ما هي أعلى شهادة علمية تحصلتم عليها وسنة الحصول عليها : .....
- ما هو تخصصكم العلمي : .....
- هل لديكم فكرة عن مختلف صيغ وطرق تمويل الإستثمارات الفلاحية؟: (ضع علامة X على العبارة الملائمة)

فكرة جيدة للغاية	فكرة جيدة	فكرة مقبولة	فكرة بسيطة	ليس لدي أية فكرة

من المعلوم أنه يوجد مجموعة متنوعة من طرق و أساليب تمويل مختلف أنواع المشاريع الإستثمارية بما في ذلك الإستثمارات في القطاع الفلاحي و الزراعي، ومنها التمويل الذاتي (أموال المستثمر الخاصة) والتمويل بالشراكة مع غيره، أو عن طريق الإقتراض من الأشخاص و البنوك، وعلى هذا الأساس يهدف هذا الإستبيان لمعرفة مدى اعتقادك أن المستثمرين في القطاع الفلاحي يعتمدون في توفير التمويل اللازم للقيام بمشاريعهم : (يتم وضع علامة X على التقييم المناسب، حيث اختيار علامة الصفر 0 يعني أنك ترى أنه لا يتم أبدا الإعتماد على ذلك الأسلوب في تمويل الاستثمارات الفلاحية و 10 يعني أن ذلك الأسلوب التمويلي للإستثمارات الفلاحية والزراعية في غاية الأهمية ولا يمكن أبدا الاستغناء عنه).

1- ما مدى إعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على أموالهم الخاصة في تمويل مشاريعهم؟

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

2- ما مدى إعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على الاقتراض من غيرهم في تمويل مشاريعهم؟

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

3- ما مدى إعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على أموال شركائهم في تمويل مشاريعهم؟

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

4- ما مدى إعتماد المستثمريـن في القطاع الفلاحي على القرض البنكي (التحدي) في تمويل مشاريعهم؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

5- ما مدى إعتماد المستثمريـن في القطاع الفلاحـي على القرض البنكي (الرفيق) في تمويل مشاريعهم؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

6- ما مدى إعتماد المستثمرين في القطـاع الفلاحي على القرض البنكي (الموسمي) في تمويل مشاريعهم؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

7- ما مدى إعتمـاد المستثمرين في القطاع الفلاحـي على الإئتمـان التجاري في تمويل مشاريعهـم؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

8- ما مدى إعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المضاربة الإسلامية في تمويل مشاريعهم؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

9- ما مدى إعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة المشاركة الإسلامية في تمويل مشاريعهم؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

10- ما مدى إعتماد المستثمرين في القطاع الفلاحي على صيغة التأجيـر التشغيلي في تمويل مشاريعهم؟

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

إن كنتم ترون، بحكم خبرتكم ومعرفتكم، بأن هناك صيغا وأساليبا أخرى لتمويل الإستثمارات الفلاحية في ولاية تيارت، و التي لم يتم التطرق إليها في هذا الاستبيان، فالرجاء من سيادتكم ذكرها و توضيحها لنـا حتى تكون دراستنا أكثر قيمة وإلماما بالموضوع وأكثر تعبيرا عن واقع تمويل الإستثمارات الفلاحية.

1- .....

.....

2- .....

.....

3- .....

.....

4- .....

.....

ـــــ - - - ـــــ لكم منا جزيل الشكر و الامتنان وتقبلوا منا فائق الإحترام و التقدير ـــــ - - - ـــــ